

**رؤى مستقبلية لدور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم  
الحكومة بالجمعيات الخيرية**

**إعداد**

**د/نيفين عبد المنعم محمد إبراهيم**

**الأستاذ المساعد بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان**

**٢٠١٧**

## أولاً: مدخل مشكلة الدراسة.

تسعى جميع الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق أهدافها التنموية وتقديم خدمات أفضل على كافة الأصعدة ولا يتحقق ذلك إلا إذا تضافرت كافة الجهود نحو تحقيق الأهداف ولا يغيب على أحد الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في تحريك التنمية لأن الجامعات هي ارفع المؤسسات التعليمية التي ينطوي بها توفير ما يحتاجه المجتمع في مختلف مجالات التنمية وهي تمثل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم معرفي أو اقتصادي أو اجتماعي حقيقي إضافي إلى ذلك فان الجامعات تسهم في تحقيق التنمية الشاملة بما تقدم لمجتمعاتها من إمكانات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر فضلاً إلى أنها تتحمل مسؤولية فريدة تجاه الخدمة العامة في المجتمع فعليها التزام بان توسيع من نطاق المشاركة الفعلية بحيث لا تقتصر على الطلبة والكليات فحسب بل تتجه إلى تقديم الخدمة للمجتمع باعتبارها مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بما يحيط بها من مناخات (١).

ان هذه الصلة الوثيقة تفرض على الجامعات أن تحدث دائماً في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغيرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع المحيطة به وتعد الجامعة أكثر التحاماً بمجتمعاتها كما أنها أكثر قدرة على الاستجابة إلى مطالب المجتمع وهذه العلاقة تفرض على التعليم العالي أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وأمالهم بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات العلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية .... الخ. (٢).

والجامعات تقوم بدوراً هاماً في خدمة المجتمع حيث حددت الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاثة وظائف أساسية هي التعليم وإجراء البحوث العلمية(البحث العلمي) وخدمة المجتمع ، وتناول الوظيفة الأخيرة اهتمام الجامعة بقضاياها ومشكلات المجتمع ومن ثم تولى اهتمام بالعمل على خدمة وتنمية المجتمع (٣).

وقد أدى تناami الاهتمام بهذه الوظيفة الثالثة للجامعة على المستوى التنظيمي والإجرائي إلى استحداث بعض الوظائف والأدوار في البيئة الهيكيلية والتنظيمية لبعض الجامعات مثل وظيفة (وكيل الجامعة لشئون خدمة المجتمع والبيئة وأحياناً يطلق عليها ( نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والبيئة ) (٤)

وفيمما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع فأصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تقويضية أو تكميلية لإعادة التدريب ، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتتوفر لدى الأفراد متطلباتها ، ولقد أدى ذلك إلى خروج الجامعة من عزلتها وأبراجها العاجية وأن تفتح

أبوابها على المجتمع لأنه عندما تتعزل الجامعات من المجتمع وتتخلى عن دورها والوعي بما حولها وبنفسها تصير معارفها متقدمة لا ترتبط بحركة الحياة المتغيرة ويفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضا ، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع و مجريات الأحداث به لذا يجب الاهتمام بالمجتمع واحتياجاته ومشكلاته (٦)

لقد أصبحت عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية بصفة عامة وجاامعة حائل بصفة خاصة تهتم بتنمية الموارد البشرية وذلك من منطق أن الاستثمار في العنصر البشري وسيلة لتطوير الهيكل التنظيمي لكافة المنظمات الحكومية والأهلية المنظمات الخاصة والعامة، ومن وسائل الاستثمار في العنصر البشري في العصر الحاضر هو التدريب والذي أصبح يحتل مكانة الصدارة في أولويات عدد كبير من دول العالم، منها المتقدمة والنامية على حد سواء، فالتدريب يهدف إلى تزويد المتدربين بالمعلومات والمهارات والأساليب المختلفة المتتجدة عن طبيعة أعمالهم الموكلة لهم وتحسين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، ومحاولة تغيير سلوكياتهم واتجاهاتهم بشكل إيجابي، وبالتالي رفع مستوى الأداء(٧)

ولقد حرصت عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة حائل على خدمة المجتمع من خلال التدريب كآلية لتنمية الموارد البشرية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية وهذا ما يتفق مع ما جاء في دراسة طارق عبد الرووف عامر والتي قدمت تصور مقترن لتطوير الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة والتي توصلت نتائجها إلى أنه يجب على الجامعات من خلال عمادات أو وكالات خدمة المجتمع على مستوى الجامعات أن تقدم خدمات مباشرة للأفراد في المجتمع في صورة برامج تدريبية لإعادة التدريب أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتتوفر لدى الأفراد متطلباتها (٨).

وفي إطار إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بخصوص الجهات الخيرية والعمل الخيري والعمل على تعزيز الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي وزيادة مساهمته وتمكينه من التحول نحو المؤسسة والاستدامة عبر دعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي وتسهيل تأسيس المنظمات غير الربحية بما يسهم في نمو القطاع بسرعة ومواصلة العمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع والأجهزة الحكومية وتحفيز القطاع غير الربحي على تطبيق معايير الحكومة الرشيدة وغرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع سعى جميع منظمات المجتمع إلى دعم تلك الرؤية وحرصت الجامعات السعودية باعتبارها احدى بيوت الخبرة الهامة إلى العمل على مساعدة الجمعيات الخيرية على تطبيق معايير الحكومة الرشيدة من خلال تدريب العاملين بالجمعيات ومجالس الإدارات الحاكمة على تطبيق متطلبات الحكومة (٩).

يؤكد الواقع الراهن للجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية أنها بحاجة ماسة إلى تطبيق قواعد وآليات الحكومة عليها لتكون قادرة على القيام بدورها كشريك أساسى في تحقيق التنمية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي<sup>(١٠)</sup>

حيث تعد الحكومة أحد ركائز التنمية المؤسسية، فالحكومة تحفظ للجمعيات الخيرية خصوصيتها من المرونة ويسر الإجراءات وفي نفس الوقت تساعدها على اتخاذ القرارات من خلال نظام رشيد يهدف إلى الوصول لأفضل القرارات بهدف زيادة العائد وإزالة الصعوبات التي تواجهها مالياً وإدارياً وبالتالي تحقيق أهدافها<sup>(١١)</sup>.

فقد ظهر مفهوم الحكومة كجزء من ثقافة عالمية تهض على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع وتنفيذ السياسات العامة للتعبير عن التفاعل والمشاركة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك لتحقيق التنمية المجتمعية<sup>(١٢)</sup>.

فالحكومة أيضاً نظام يوضح رؤية المنظمة ورسالتها ويحدد غايتها بما يسهم في تحديد الفرص والمخاطر المحيطة بها ونقطة القوة والضعف المميزة لها بهدف اتخاذ القرارات الإستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد<sup>(١٣)</sup>.

كما تعد الحكومة بالجمعيات الخيرية نظاماً للرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي، والذي يحدد المسؤوليات والحقوق وال العلاقات مع جميع الفئات المعنية، ويوضح القواعد والإجراءات الازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بعمل المنظمة، كما يعتبر نظام يدعم العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل<sup>(١٤)</sup>، وفي ضوء ذلك نجد أن الحكومة تتضمن مجموعة من القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الجمعية، أي أن الحكومة تعنى النظام الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في أدائها ، كما تشمل مقومات تقوية وتطوير الجمعيات الأهلية على المدى البعيد.

حيث أوضح تقرير اللجنة الاسترالية للخدمة العامة عام ٢٠٠٦ أن الحكومة ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها لأنها أحد أهم أسباب استمرار وزوال المنظمة، فبالاستخدام الأمثل للموارد وتطبيق مبادئ الحكومة في إطار تنسيقي مؤسسي ستنجح المنظمة في تحقيق أهدافها بفاعلية<sup>(١٥)</sup>.

كذلك توصلت دراسة Hofheiner-Kerry 2006<sup>(١٦)</sup> إلى أهمية وجود الحكومة وتقعيلها داخل منظمات المجتمع المدني من خلال مجموعة من آليات الحكومة التي يمكن تنفيذ بعضها داخل المنظمات حسب إمكانياتها والخدمات التي تقدمها وتمثل في المشاركة والتعاون والتدريب، كما

أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة قيام المنظمات بتنمية الموارد البشرية لرفع كفاءة ومهارات العاملين ومن الممكن ان تستعين بجهات متخصصة للتدريب .

وأشارت دراسة Jeffrey Uneman and Brendan O. Dwyer (١٧) سنة

٢٠٠٦ إلى أن الشفافية والمساءلة وتنمية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي تعتبر أهم القضايا المرتبطة بالحكومة بالمنظمات غير الحكومية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على التعمق في جوانب الحكومة بالمنظمات غير الحكومية ووضع رؤية مستقبلية واضحة لهذه المنظمات وراجعتها باستمرار.

ولقد أكدت دراسة فؤاد ثابت (١٨) سنة ٢٠٠٦ التأكيد على أن الجمعيات الخيرية تعتبر أحد عناصر المجتمع المدني أن لم تكن الداعمة الرئيسية وأكد على أهمية الحكومة في منظمات المجتمع المدني لتحسين أدائها، كما أكدت الدراسة على أن تطبيق معايير الحكومة كالشفافية والمساءلة وتنمية القدرات البشرية أساس لبناء قدرات الجمعيات الخيرية

واكدت دراسة Samual N. Duo (١٩) سنة ٢٠١١ على أهمية دور التعليم والتدريب

في زيادة القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني كالجهاز الإداري والموارد البشرية لتنمية مهارات العاملين بالإضافة إلى الموارد المالية والعلاقات الخارجية في إطار تنسيق العمل، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني لديها إدارة للحكومة ولكنها غير مفعلاً وهناك نسبة من تلك المنظمات تحسنت مهاراتهم التنظيمية وأصبحت أفضل بعد تطبيق معايير الحكومة كالمساءلة والشفافية وإدارة الموارد البشرية.

وأشارت دراسة Margaret Frances (٢٠) سنة ٢٠١٢ أن المنظمات غير

الحكومية أصبحت تعاني من عدم وضوح الأدوار التنظيمية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف عملية اتخاذ القرار فضلاً عن ضعف قدرة تلك المنظمات على البقاء والاستمرار، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الأدوار التي تمارسها هذه المنظمات وذلك من خلال تطبيق آليات الحكومة الرشيدة والتي تتمثل في الشفافية والمساءلة، حيث يمكن من خلالها زيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني وذلك ، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتنوعة لقياس تأثير نظام الحكومة الرشيدة على تحسين أداء المنظمات .

وحرصت دراسة "المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع الهيئة الاتحادية

للموارد البشرية الحكومية (٢١) سنة ٢٠١٣ إلى تشخيص واقع ممارسات إدارة الموارد البشرية ودورها في التطوير المؤسسي في الوطن العربي وتحديد واقع إدارة الموارد البشرية ودورها في إثراء الإبداع لدى العاملين بهدف القيام بالخطيط الاستراتيجي لها ودراسة وتحليل الظروف

## **البيئة المحيطة بالمنظمات وأثرها على هيكلة إدارة الموارد البشرية لتفعيل دورها في تحقيق الأهداف المنشودة للمنظمات العربية.**

وبالتالي كان لزاماً على الجمعيات الخيرية أن تطبق الحكومة من خلال مجموعة من المتطلبات تمثل في القدرة على توفير التمويل، والديمقراطية الداخلية بالإضافة إلى نظام للاشرافية والمساءلة والتمكين وتنمية الموارد البشرية بما يعود بفائدة على تقديم خدمات أفضل<sup>(٢٢)</sup>.

ولايُمكن للجمعيات الخيرية تطبيق الحكومة إلا من خلال وجود مجلس إدارة وجهاز إداري يدرك جيداً متطلبات الحكومة وكيفية تطبيقها داخل الجمعيات الخيرية ولا يأتي ذلك إلا من خلال الحصول على التدريب الكافي لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات والجهاز الإداري ولا يمكن تحقيق ما سبق إلا من خلال مساعدة منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية الموجودة في المجتمع<sup>(٢٣)</sup>.

هذا وتقدم عماره خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة حائل بالمملكة العربية السعودية العديد من البرامج التدريبية الداعمة لمنظمات المجتمع المختلفة منها الجمعيات الخيرية في المجتمع المحيط بالجامعة من أجل دعم الجهاز الإداري ومجلس الإدارة بالجمعيات الخيرية ومن بين هذه البرامج برامج دعم الحكومة في الجمعيات الخيرية.

فالتدريب إحدى أهم الوسائل المستخدمة في عملية تطوير وتنمية قدرات الأفراد داخل المنظمات، فعن طريق التدريب تستطيع المنظمات التأثير على سلوك واتجاهات الأفراد والتغيير في إمكانياتهم العلمية والعملية، والوصول بهم إلى درجة عالية من المهارات المختلفة والكفاءة العالية في مجال عملهم داخل المنظمة. كما أن التدريب يعتبر وسيلة من الوسائل التي تجعل الأفراد أكثر تقبلاً للتغيير والتطوير داخل المنظمات، لذا فإن أي تغيير لا يمكن أن تحدث له آثار إيجابية ما لم تكن هنا كفاءات بشرية تعمل وتساهم باقتناع في تفعيل عملية التغيير<sup>(٢٤)</sup>.

حيث يحتل التدريب مكانة هامة بين الأنشطة الإدارية التي تهدف إلى تحويل العنصر البشري داخل أية مؤسسة إلى فرد مثمر ومنتج وقدر على تحقيق الأهداف وتقديم خدمات وإنتجاجية عالية كما أن التدريب يتيح الفرصة للفرد لمراجعة الأساليب التي تستخدم في تحقيق التنمية الإدارية<sup>(٢٥)</sup>.

والعاملون بجميع المؤسسات على اختلاف وظيفتها وأهدافها يمثلون بالفعل الثروة القومية التي يتم إعدادها وتدريبيها حتى تزداد القيمة المضافة لهذه المؤسسات من خلال عمل هؤلاء الأفراد ومن هنا يتم توجيه جزء كبير من استثماراتها لتحقيق مستوى مقبول من التنمية البشرية<sup>(٢٦)</sup>.

فالتدريب هو الأداة التي تمكن الأفراد العاملين من القيام بأداء فاعل ومثمر لتحقيق أهدافهم الشخصية وأهداف المؤسسة التي يعملون بها وبذلك يحقق التدريب تطوير للنظام ككل من خلال إحداث التغيير المقصود في قيم ودوافع وسلوكيات العاملين لتكون جماعية وديمقراطية كمرحلة أولى ثم بناء وتطوير المؤسسة من خلال شيوخ روح الفريق وتحسين المناخ التنظيمي عن طريق زيادة القدرة على معالجة المشكلات ومواكبة المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية (٢٧).

ولقد تزايد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية في الآونة الأخيرة سواء على الصعيد العالمي أم الصعيد المحلي هذا الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية لا ينبع فحسب من كبر حجمها والزيادة المضطردة في إعدادها ولكن ينبع أيضاً من أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك المنظمات تجاه تنمية المجتمع (٢٨).

وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات مثل دراسة هزاع المطيري سنة ٢٠١٢ (٢٩). على أن المنظمات غير الحكومية تتتنوع أدوارها في تحقيق التنمية مابين النشاطات الإنمائية والخيرية أو التعليمية أو النشاطات الصحية

وهدفت دراسة عصام حسن سنة ٢٠٠٩ (٣٠) إلى تقييم دور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية وتوصلت إلى أن أهم المشكلات التي تواجه الجمعيات الخيرية في المملكة هي حاجة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات والعاملين بالجهاز الإداري إلى برامج تدريبية متقدمة وحاجة الجمعيات إلى مزيد من الشفافية والإفصاح عن أسلوب إدارتها وافتقادها للقيادات الإدارية مع عدم قدرة الجمعيات على الإدارة الكفاءة للموارد البشرية الموجودة بالجمعيات.

وبالتالي تعتبر المنظمات غير الحكومية أداة أساسية من الأدوات التي تستخدمها المجتمعات لتحقيق تنمية المجتمع، حيث تتمكن المجتمع من تحقيق الأهداف التنموية، لكن بالرغم من كثرة الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية (٣١)

فعلى المستوى العربي زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالجمعيات الخيرية وخصوصاً من جانب الدولة والقطاع الخاص وتتمثل مؤشرات الاهتمام في مظاهر عملية من جهة من أبرزها سلسلة المؤتمرات والندوات الإقليمية العربية والمحلية التي سعت إلى تجمع أكبر عدد ممكن من الجمعيات الخيرية لمناقشة مشكلاتها ومستقبلها (٣٢)

فالجمعيات الخيرية أصبحت تؤدي أدواراً رئيسة و مهمة في مختلف دول العالم رغم اختلاف توجهات هذه الدول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد تغيرت بشكل واضح خلال المرحلة الماضية بيئة عمل المؤسسات الأهلية وأصبحت بيئة ذات طابع تنافسي يتطلب من هذه المؤسسات الانتقال بأساليبها الإدارية من الأساليب التقليدية البيروقراطية إلى أساليب أكثر مرونة

وافتتاحاً مطبقة لأنظمة الجودة الشاملة وملزمة بالثقافة التنظيمية ومعتمدة مبدأ واقعي في قياس الأداء وحساب تكلفة الخدمات ومستفيدة من قدرات وموارد بشرية أكثر تأهلاً وإبداعاً ووثائق تؤكد على المواطن الصالحة والشفافية في العمل والنزاهة في الإجراءات والمساواة وغيرها<sup>(٣٣)</sup>. فطريقة تنظيم المجتمع تعتبر إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي تهتم بدراسة المنظمات، حيث بدأت الطريقة تاريخياً بالعمل بين منظمات الرعاية الاجتماعية لتحليل العلاقات المتبادلة فيما بينها، وبتطوير الممارسة المهنية ظهر اتجاه جديد ينادي بالعمل مع مجتمع المنظمة بمعنى التعامل المهني مع مكونات المنظمة الاجتماعية ومجتمعها الداخلي حتى تستطيع خدمة المستفيدين منها بفاعلية<sup>(٣٤)</sup>.

وقد اهتمت الطريقة أيضاً في مختلف مراحل تطويرها بدراسة منظمات المجتمع المدني عامه والجمعيات الخيرية خاصة، وذلك من خلال المحاولات الجادة لتحليل واقع هذه المنظمات بنائياً ووظيفياً والوقوف على المحددات التنظيمية التي يمكنها من تحقيق أهدافها<sup>(٣٥)</sup>، حيث أن من الأهداف العامة التي قامت من أجلها طريقة تنظيم المجتمع هو زيادة معدل أداء وفاعلية المنظمات عن طريق إعادة صياغة الجوانب التنظيمية التي تنصب على بناء المنظمة الإداري الداخلي لإحداث التنسيق بين وحداته، وفي نفس الوقت إحداث التنسيق الخارجي بينها وبين منظمات المجتمع المدني الأخرى<sup>(٣٦)</sup>، ومن ثم فإن دراسة الجمعيات الخيرية في إطار طريقة تنظيم المجتمع يعد أمراً ضرورياً لما للطريقة من محتوى معرفي وأنشطة وآليات للممارسة من شأنها أن تدعم هذه الجمعيات والأجهزة وتحليل فعاليتها فيما يتصل ببنائها التنظيمي مما يساعد على تحقيق الأهداف المرسومة<sup>(٣٧)</sup>.

وباعتبار طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية ووحدة عملها هي المجتمعات والمؤسسات ومتناهٍ من الآليات ما يمكنها من تطبيق الحكومة بالجمعيات الخيرية وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة أمل محمد سلامة غباري (٢٠١٢) سنة<sup>(٣٨)</sup> والتي هدفت إلى ان ممارسة برنامج تدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات الحكومة بالجمعيات الخيرية وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية تمثل في تفعيل آليات الالتزام بالقواعد القانونية والأخلاقية ودعم آليات الممارسة الديمقراطية ودعم آليات الشفافية والمساءلة والمحاسبة ، تتميم الرؤية الإستراتيجية وتعزيز قياس احتياجات العملاء سوف يؤدي إلى تطوير الجمعية وتوصلت نتائج الدراسة إلى تطوير ممارسة أساليب طريقة تنظيم المجتمع بالجمعيات الأهلية سواء بالتدريب المستمر لنقل الخبرات والتجارب الناجحة لتنمية الموارد البشرية أو بالمشاركة في اتخاذ القرارات، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن أساليب العمل المهني ليست قاصرة على مواجهة المشكلات كمدخل علاجي بل تتضمن أيضاً أساليب لتنمية المهارات والقدرات الفنية والبشرية.

وايضا دراسة دراسة مرفت جمال الدين على (٣٩) سنة ٢٠١٤ والتى هدفت الى تحديد المحددات التنظيمية وتأثيرها على ممارسة الحكومة داخل وبين منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال تحديد القوة التنظيمية داخل منظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال المؤشرات التالية (القوة الهيكلية، القانونية، الإدارية، التساقية، الاتصالية، التدريبية، المالية)، بالإضافة إلى واقع ممارسة الحكومة داخل منظمات المجتمع المدني، تحديد المعوقات التي تؤثر على المحددات التنظيمية وتأثيرها على ممارسة الحكومة داخل منظمات المجتمع المدني الوصول إلى رؤية مستقبلية لآليات الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل المحددات التنظيمية داخل منظمات المجتمع المدني وبين المنظمات وبعضها البعض وتأثيرها على ممارسة الحكومة وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المحددات التنظيمية المؤثرة على ممارسة الحكومة فى منظمات المجتمع المدني تتمثل في القوة الهيكلية، القوة القانونية، القوة الإدارية، القوة الاتصالية، القوة التنسيقية، القوة التدريبية، القوة المالية، وأوضحت نتائج الدراسة واقع الحكومة داخل منظمات المجتمع المدني ويتمثل في توافر الشفافية، المساءلة، تنمية الموارد البشرية.

وحددت دراسة نرمين إبراهيم حلمي (٤٠) سنة ٢٠١٠ متطلبات الحكومة بالمنظمات غير الحكومية لدعم برامج التنمية المحلية، وركزت الدراسة على ضرورة تطوير وتحسين عمل المنظمات غير الحكومية وتنمية قدراتها فى العمل بالقضايا المجتمعية والمتمثلة فى التنمية المحلية، وذلك من خلال تطبيق الحكومة وتحديد متطلبات تنفيذها بالمنظمات غير الحكومية ودور طريقة تنظيم المجتمع في مساعدة المنظمات غير الحكومية على تحقيق الحكومة بهذه المنظمات وتوصلت نتائج الدراسة إلى تحديد متطلبات الحكومة في الأخذ بدخل المشاركة والديمقراطية الداخلية، الشفافية والمساءلة، القدرة على توفير موارد للجمعية، القدرة على تنمية الموارد البشرية.

وتوصلت دراسة Alaimo Salvator (٤١) سنة ٢٠١٢ إلى إمكانية الاستفادة من نماذج الممارسة المجتمعية في الخدمة الاجتماعية وذلك لتطبيق آليات الحكومة في منظمات المجتمع المدني والمنظمات الطوعية وذلك من خلال التركيز على القضايا الإستراتيجية التي تواجه تلك المنظمات.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة إجراء المزيد من الممارسات المستقبلية من جانب الخدمة الاجتماعية بهدف زيادة كفاءة وفاعلية منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال تطبيق آليات الحكومة الرشيدة مثل تفعيل المشاركة المجتمعية، وتحقيق المساءلة والشفافية، زيادة القدرة التنظيمية، والعمل على إيجاد نظام حكم للتقدير والمتابعة بالإضافة إلى التدريب المستمر للعاملين في منظمات المجتمع المدني.

**باستقراء الدراسات السابقة بنظره تحليليه يتضح لنا مايلي :**

- ١- أكدت اغلب الدراسات السابقة على أهمية تطبيق الحوكمة في الجمعيات الخيرية بما لها من اثر كبير في تنمية الموارد البشرية وتعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير البناء التنظيمي داخل الجمعيات الخيرية مثل دراسة Jeffrey Uneman and Brendan O. Dwyer سنة ٢٠٠٦ ودراسة فواد ثابت سنة ٢٠٠٦.
- ٢- أكدت بعض الدراسات السابقة أن الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية تعانى من نقص واضح في القدرات التنظيمية الأمر الذي يودى إلى ضعف عملية اتخاذ القرار فضلاً عن ضعف قدرة تلك المنظمات على البقاء والاستمرار مثل دراسة عصام حسن سنة ٢٠٠٩ ودراسة هزاد المطيري ٢٠١٢
- ٣- أشارت بعض الدراسات السابقة إلى متطلبات الحوكمة والتي يجب ان تطبقها الجمعيات الخيرية من اجل تحقيق التطوير التنظيمي مثل دراسة نرمين إبراهيم سنة ٢٠١٠ ودراسة مرفت شمروخ سنة ٢٠١٣
- ٤- لم تتناول اي من الدراسات السابقة دور الجامعات في تطوير الجمعيات الخيرية وذلك من خلال قيام عمادات خدمة المجتمع بالجامعات بتدريب الجهاز الادارى وأعضاء مجالس الإدارات على كيفية تطبيق مفهوم الحوكمة داخل جمعياتهم .  
المنطقات النظرية للدراسة.

#### **١- مدخل التطوير التنظيمي :**

التطوير التنظيمي عبارة عن الجهود المخططة من قبل الإدارة العليا من أجل زيادة فعالية وقدرة المنظمة وذلك من خلال التدخلات المخططية وباستخدام المعرف المستوفاة من العلوم السلوكية، فالتطوير التنظيمي هو أحد الطرق التي تستخدم لبناء قدرات الجمعيات الخيرية، ليس من المنطقى اعتبار أن التطوير التنظيمي هو مدخل منعزل عن بقية أنشطة التطوير أو طرق أداء الجمعيات الخيرية<sup>(٤٢)</sup>.

#### **ب- مدخل التدريب.**

تعد تنمية الموارد البشرية هي حجر الزاوية فى بناء القدرات وتطوير الجمعيات الخيرية، ويحظى التدريب بمكانة عالية وأولوية هامة فى ترتيب المداخل الأخرى لتطوير أداء الجمعيات الخيرية، حيث يلعب التدريب دوراً هاماً فى تحديد الفعالية والكافية لكل منظمة، وذلك بتحسين أداء العاملين وزيادة مهاراتهم والمساهمة فى تحقيق أهداف المنظمة، فالتدريب هو إحدى العمليات الرئيسية التى تهدف إلى تنمية القوى البشرية للعاملين، فالعملية التدريبية هي عملية تغيير للعاملين بالمنظمة تتناول معلوماتهم ومهاراتهم وأدائهم وطرق العمل التى يمارسها وسلوكه

وأتجاهاته، هذا وتحرص عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر على تدريب العاملين بالجمعيات الخيرية لتعزيز الحكومة داخل الجمعيات الخيرية<sup>(٤٣)</sup>

#### د- مدخل التمكين :-

يحتوى التمكين على مجموعة من النظم يجب علي الجمعيات الخيرية اتباعها عند تطبيق الحكومة تمثل في<sup>(٤٤)</sup> :-

- نظام التخطيط الاستراتيجي على مستوى المؤسسة للاستعداد لمتطلبات المستقبل على مدار خمس سنوات مثلاً.
- نظام لتوزيع وتجميع المعلومات بوسائل تكنولوجية تضمن الدقة بما فى ذلك تحديد القواعد الخاصة بالمعلومات.
- نظام لاتخاذ القرارات أي شرح العملية التي بموجبها يتم اتخاذ القرارات بالمؤسسة لضمان نجاح المؤسسة فى تقديم خدماتها.
- نظام مالي للميزانية والنفقات يشمل التخطيط للميزانية.
- نظام للمحاسبة والمراجعة يكفل التدقير المالي السليم.
- نظام لإدارة الموارد البشرية بما يتضمن توفير المهارات المطلوبة وتنمية هذه المهارات عن طريق برامج تدريبية.
- نظام للرقابة والإشراف على أداء العاملين.

هذا ويتم تدريب العاملين في الجمعيات الخيرية على كل ماسبق من خلال عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر .  
ثانيا: تحديد مشكلة الدراسة.

فى ضوء ما تم عرضه من نتائج الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة بالإضافة إلى المنطقات النظرية والمتمثلة في مدخل التطوير التنظيمي ومدخل التدريب ومدخل التمكين وجميعهم أكدوا على أهمية التدريب فى تطوير وتحسين اداء الجمعيات الخيرية وانعكاس ذلك على تطوير البناء التنظيمي للجمعيات الخيرية من خلال تدريب أعضاء الجمعيات على مدخل هام من مداخل التطوير الادارى للجمعيات وهو مدخل الحكومة والتى حرصت عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر على توفير برامج تدريبية متخصصة للجمعيات من اجل دعم هذا المفهوم ومن خلال تخصص الباحثة الدقيق "تنظيم المجتمع" واهتمامها بمجال عمل المنظمات الغير حكومية وسبل تطويرها تحددت مشكلة الدراسة فى الوصول إلى رؤية مستقبلية لدور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الحكومة بالجمعيات الخيرية .

### **ثالثاً: أهمية الدراسة.**

- ١- تعد الجمعيات الخيرية إحدى أجهزة تنظيم المجتمع والتي يتحقق من خلالها أهداف الطريقة والمنظمة والمجتمع كما أن لها دورا هاما في خدمة المجتمع وتنميته.
  - ٢- النهوض بالجمعيات الخيرية والعمل على تحسين أدائها المهني بما لها من دور هام في خدمة المجتمع وتنميته.
  - ٣- تأكيد توصيات الدراسات السابقة على دراسة متطلبات دعم المنظمات الغير حكومية ومن بينها الحكومة.
  - ٤- انخفاض مستوى أداء الجمعيات الخيرية مقارنة بالأدوار المنوطة بها والأهداف التي وجدت من أجل تحقيقها وضرورة وجود ادارة رشيدة لها.
- رابعاً : أهداف الدراسة.
- هدف رئيسي مؤداه :-**
- رؤية مستقبلية لدور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الحكومة بالجمعيات الخيرية**
- ينبع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في :-
- ١- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الشفافية داخل الجمعيات الخيرية.
  - ٢- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم المسائلة داخل الجمعيات الخيرية.
  - ٣- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تنمية الموارد المالية داخل الجمعيات الخيرية.
  - ٤- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تنمية الموارد البشرية داخل الجمعيات الخيرية.
  - ٥- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الديمقراطية داخل الجمعيات الخيرية.
  - ٦- صياغة رؤية مستقبلية لدور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الحكومة بالجمعيات الخيرية
- خامساً: تساؤلات الدراسة.
- التساؤل الأول :-**

ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الحكومة بالجمعيات؟  
التساؤلات الفرعية تتمثل في :-

- ١- ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الشفافية داخل الجمعيات الخيرية؟
- ٢- ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم المساءلة داخل الجمعيات الخيرية؟
- ٣- ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الموارد المالية داخل الجمعيات الخيرية؟
- ٤- ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الموارد البشرية داخل الجمعيات الخيرية؟
- ٥- ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الديمقراطية داخل الجمعيات الخيرية؟

سادساً : مفاهيم الدراسة:

#### أ- مفهوم الرؤية المستقبلية.

الرؤبة في اللغة تعنى الإبصار والنظر والتأمل والاستنباط<sup>(٤٥)</sup> كما تعنى أيضا التخيل والتصور والرؤبة المستقبلية اصطلاحا تعنى تصور لما ينبغي أن يكون عليه المستقبل وهى أيضا فكرة تقوم على التوقع الخاص بالمستقبل واليات الاستعداد له مع وضع إطار عمل قابل للتطبيق يتناسب مع ما تم توقعه لهذا المستقبل<sup>(٤٦)</sup>

- ويمكن تعريف الرؤبة المستقبلية إجرائيا من خلال هذا البحث بأنها.
- تحديد الدور المستقبلي لعمادة خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- تحديد احتياجات الجمعيات الخيرية في المجتمع المحيط بالجامعة.
- تحديد متطلبات الحوكمة والتي تحتاج إليها الجمعيات الخيرية .

#### ب- مفهوم خدمة المجتمع.

تستخدم الأدبيات المعاصرة مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعة للتعبير عن دور الجامعة في خدمة المجتمع والبيئة لكون هذه الوظيفة المستحدثة تالية في نشأتها والاهتمام بها للوظيفتين التقليديتين للجامعة وظيفة تعليم وإعداد الطلاب وظيفة البحث العلمي<sup>(٤٧)</sup>.

والمقصود بتحديد مفهوم خدمة المجتمع بأنه ما تقوم به الجامعة من أنشطة وخدمات تتوجه بها أصلا إلى غير منسوبيها من طلاب وأعضاء هيئة التدريس وإداريين من أفراد المجتمع وجماعاته وتنظيماته ومؤسساته<sup>(٤٨)</sup>

ولقد أورد المفهوم في موسوعة التربية The Encyclopedia Of Education على انه يعني الخدمات والنشاطات التي تقدمه الكلية لمجتمعها المحلي بحيث يستفيد منها من يحتاجها في

الوقت والمكان المناسبين ويستفيد من جميع الإمكانيات المادية من معامل ومكتبات وأدوات رياضية ..... الخ ومن الإمكانيات البشرية من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين<sup>(٤٩)</sup>.

ويرى البهواش "١٩٩٦" أن مثل هذا المفهوم لخدمة المجتمع يتطلب من الكلية تحديد احتياجات المجتمع المحلي ثم التخطيط للوفاء بها في ضوء إمكانات الكلية ويلي ذلك ترجمة هذه الاحتياجات إلى نشاطات علمية وتعلمية في البيئة المحيطة بالكلية<sup>(٥٠)</sup>

- ويمكن تعريف خدمة المجتمع إجرائياً من خلال هذا البحث بأنها.

- نشاط تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة.

- يهدف إلى إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة.

- تقوم الجامعة بوضع جميع إمكانياتها المادية والبشرية لتحديد الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي وبرامج تدريبية.

- تقديم خدمات استشارية وتعلمية للأفراد ولمؤسسات المجتمع المحيطة به والتي بحاجة إلى الدعم الفني.

### ج - مفهوم الحكومة.

شايع استخدام مصطلح الحكم الرشيد، أو الحكومة الرشيدة Good Governance "كمراود لكلمة الحكومة في القرن الثالث عشر، ثم عاد استخدامه في فرنسا مرة أخرى، ومعها بعض البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ليعبر عن إعادة هيكل الاقتصاديات الوطنية، على اعتبار أن هذه الهيكلة تتطلب حكومة صالحة وعاقلة ورشيدة، تملك من الكفاءة والفعالية ما يمكنها من أن تصلح من أوضاعها الاقتصادية وتدير مواردها<sup>(٥١)</sup>.

تشتق كلمة الحكومة Governance في اللغة الإنجليزية من الفعل Govern الذي يعني الحكم من خلال سلطة كما يعني أيضاً إدارة شئون دولة أو منظمة وترتبط الكلمة الإنجليزية بمعاني السيطرة والتوجيه والإرشاد<sup>(٥٢)</sup>.

وقد أطلق عليه "الحكم الرشيد، حسن الحكم، الحكومية، أسلوب الحكم الموسع، الحكم الصالح، إدارة الحكم، التطبيق السليم لممارسة السلطة" وغيرها من المسميات التي جاءت حسب اختلاف وجهات النظر ورؤيه المفهوم<sup>(٥٣)</sup>

ويبدو أن الحكومة لا تعنى فقط الجانب الإداري والذى يولى الاهتمام لتنفيذ القرارات الاقتصادية والسياسية بكفاءة وفاعلية ولكن هذا المفهوم يهتم أيضاً بالسياق السياسى لصنع هذه القرارات ومدى مساعدة هذا السياق على تفعيل مشاركة الجماهير<sup>(٥٤)</sup>.

وقد عرفت الحكومة على أنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وغيرها من المساهمين فهو يتعلق بحق مسئلة إدارة المنظمة بشكل مستمر وذلك لتحقيق العدالة والمصداقية في العمل<sup>(٥٥)</sup>.

فهى أيضاً "أسلوب اتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بتوزيع الموارد في المجتمع، وكذلك أسلوب تنفيذ هذه القرارات في كافة مجالات النشاط الاجتماعي وخصوصاً في المجال السياسي، الاقتصاد، المجتمع المدني والمجتمع المحلي، وكذلك على الصعيد العالمي السياسي والاقتصادي"، كما يؤكد هذا المفهوم على أسلوب اتخاذ القرار وتنفيذه، ويتوقف الحكم على ما إذا كان هذا الأسلوب رشيداً أو غير رشيد على مدى النجاح في بلوغ الأهداف المقصودة من وراء هذا القرار فيكون الحكم رشيداً عندما يتم بلوغ هذه الأهداف والعكس بالعكس<sup>(٥٦)</sup>.

**د- مفهوم الجمعيات الخيرية.**

هناك مصطلحات متعددة تم استخدامها لتعبير عن الجمعيات الخيرية أو المنظمات التطوعية غير الرسمية منها القطاع غير الربحي والقطاع المعني من الضرائب والمنظمات غير الحكومية وقطاع الجمعيات والقطاع الثالث والقطاع الخيري وهو الاسم الذي يطلق على الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج .

وينظر للجمعيات الخيرية بإعتبارها تلك المنظمات التي ينشئها سكان المجتمع بغرض حل مشكلات مجتمعهم وتمثل أيضاً وحدات بنائية تستمد صفة الشرعية من المجتمع وتستهدف إشباع حاجات أفراد المجتمع لتبادل المنفعة استناداً على الجهد التطوعية<sup>(٥٧)</sup>.

وتؤكد دائرة معارف الخدمة الاجتماعية على جانب الهدف غير الربحي، وتضيف أيضاً أن تلك المؤسسات ذات وظائف متعددة وأهداف متعددة ثقافية واجتماعية، وأنها قد تكون قومية أو محلية، كما أنها تساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية، وتعتمد على العمالة التطوعية في وضع سياساتها وتنفيذ برامجها، وعادة ما تعتمد في تمويلها على هيئات تطوعية<sup>(٥٨)</sup>.

كما تعرف بأنها تنظيمات أو مؤسسات غير ربحية تهدف إلى خدمة بعض الاهتمامات العامة في المجتمع ويتم تمويلها بواسطة مساهمات الناس ومن خلال الحصول على بعض المنح والمساعدات سواء من الدولة أو بعض المنظمات الإقليمية والدولية<sup>(٥٩)</sup>.

وفي إطار ما سبق يمكن تحديد مفهوم الجمعيات الخيرية في إطار الدراسة الحالية إجرائياً كالتالي:

- ١ - هي كيانات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها المواطنون على أساس محلي.
  - ٢ - تقدم العديد من الخدمات الاجتماعية والإنسانية.
  - ٣ - يعمل بها متطوعين للمشاركة في إنجاز الأعمال ومتتابعة البرامج والمشروعات.
- سابعاً: الإطار النظري للدراسة.

يتضمن الإطار النظري للدراسة التالي:

- ١-الحكومة والجمعيات الخيرية
  - ٢ - طريقة تنظيم المجتمع وممارسة الحكومة بالجمعيات الخيرية.
- ### ١ - الحكومة والجمعيات الخيرية

في ضوء العرض السابق لأهمية الحكومة وأبعادها المختلفة لعل من الأهمية أن ننطرق لطبيعة العلاقة بين الحكومة كمفهوم وبين الجمعيات الخيرية، خاصة وأن لها من العوامل التي ساهمت في تطوير فكرة الحكومة بالجمعيات الخيرية وجعلها موضوع اهتمام علي المستوى العالمي هو أن الاهتمام بالأمور العامة بالمجتمع لم يعد مقصوراً علي الحكومة لأن هناك عناصر تشارك الحكومة في تحقيق ذلك مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والتي علي رأسها الجمعيات الخيرية التي تشارك في الاهتمام بهذا الشأن<sup>(٦٠)</sup>

حيث تتميز الجمعيات الخيرية بقدرتها علي فهم مشكلات المواطنين نظراً لاتصالها المباشر بهم وتمكنها من فعل ما تعجز عنه الحكومات، وقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث في مجال الجمعيات الخيرية ضرورة الاعتماد علي مفهوم جديد لإدارتها من خلال ممارسة الحكومة بتلك المنظمات بالتركيز علي الإدارة الرشيدة لخلق مصداقية لهذه المنظمات في المجتمع<sup>(٦١)</sup> ، وفي إطار الطرح السابق هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على استمرارية الجمعيات الأهلية وعلاقتها بالحكومة<sup>(٦٢)</sup> ، يمكن تلخيص أهمها فيما يلى :-

١. مدى وجود أعضاء مجالس إدارات وموظفين دائمين ومتطوعين تتوافر لديهم الكفاءة والفعالية.
٢. مدى قيام الجمعية بتحديد قاعدة العضوية والتعرف على احتياجاتها.
٣. مدى توظيف كوادر تتميز بقدرتها على العمل الجاد والتزامها بتوفير الخدمات التي يحتاجها الأعضاء.
٤. مدى قيام أعضاء الجمعية بتوحيد سياساتها.
٥. مدى كفاءة المجموعات التطوعية العاملة في الجمعية.

٦. مدى وجود وصف وظيفي يوضح واجبات وسلطات ومسؤوليات جميع العاملين بالجمعية بوضوح.
٧. تعميق المشاركة وتبني آليات لهذه المشاركة والتي لها وجهين، الأول : مشاركة العاملين والمتطلعين في صنع سياسة المنظمة ومناقشة مشكلاتها، الثاني : مشاركة المجتمع المحلي في اختيار البديل المناسب والإسهام في عملية التنفيذ<sup>(٦٣)</sup>.
٨. مدى وجود نظام إداري ومالى يمكنها من تحديد قواعد تسديد رسوم العضوية والتأخر في تحصيلها.
٩. مدى قيام الجمعية بوضع خطة مالية طبقاً للنتائج المتوقعة.
١٠. مدى قيام الجمعية بابتكار وسائل جديدة لزيادة إيراداتها.
١١. مدى قيام الجمعية بتوفير وسائل اتصالات ناجحة مع المجتمع.
- فوائد وآليات ممارسة الحكومة بالجمعيات الخيرية.**
- نجاح الجمعيات الأهلية في القيام بدورها من خلال الالتزام بالمقومات السابقة يسهل ممارسة الحكومة فيها وينعكس ذلك على ممارسة الحكومة بها، وعلى هذا تتحدد فوائد الحكومة فيما يلى<sup>(٦٤)</sup>:-
١. تشجع الحكومة الجمعيات الخيرية على الاستخدام الأمثل لمواردها.
  ٢. تساعد الحكومة الجمعيات الخيرية على تحقيق التنمية المستدامة.
  ٣. تسهل الحكومة عملية الرقابة والإشراف على أداء الجمعيات الخيرية عبر تحديد إطار الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.
  ٤. إرساء قواعد مؤسسية وتطوير هيكل إدارية بالجمعيات الخيرية
  ٥. التحديد الواضح للفئات المستهدفة من أنشطة المنظمة.
- أ- آليات ممارسة الحكومة بالجمعيات الخيرية.**
- كما أشار على ليلة إلى مجموعة من الآليات لتفعيل الحكومة في المنظمات الأهلية، وهي كما يلى<sup>(٦٥)</sup>:-
- ١- آلية الشفافية والقابلية للمحاسبة والقدرة عليها، حيث تلعب هذه الآلية دوراً محورياً في عملية التصحيح الذاتي، ودفع التفاعل باتجاه مستوى أفضل من الإدارة الرشيدة، حيث تتيح الشفافية بعد الأول الذي يتمثل في القدرة على المساءلة والمحاسبة استناداً إلى امتلاك أو توافر المعلومات التي تيسر ذلك أما بعد الثاني فيتمثل في القابلية للمساءلة، ويقصد بها أن يقبل المسؤول أيا كان موقعه الوظيفي بأن يسأل بصدر واسع، مادام الهدف دائماً هو الارتقاء بمستوى إدارة المنظمة.

٢- آلية التشبيك: حيث يعتبر التشبيك من الآليات المهمة لتفعيل أداء الإدارة وترشيد سلوكها، ويعني التشبيك تأسيس علاقات متراقبة مع المنظمات المناظرة، وهو يفيد في تحويل المنظمة الواحدة المنعزلة إلى كتلة تمتلك طاقات قوية لا بأس بها.

٣- آلية المشاركة: حيث تؤدي آلية المشاركة وظيفتين بالنسبة للمنظمات الأهلية. الأولى أنها تقدم فيما مضافة كرأس مال يساعد هذه المنظمات على تنفيذ أهدافها. والثانية أنها تؤسس بيئة مواطنة لأدائها وفعاليتها تتكون من الدولة والقطاع الخاص والجماهير. ومن المفترض أنه كلما كانت إدارة المنظمات الأهلية أكثر شدةً، دفع ذلك إلى أن تكون المنظمة الأهلية هي قائدة عملية المشاركة وبإمكانها توظيفها بحسب أجندتها. وفي نفس الاطار يرى (أحمد رشوان، ٢٠٠٤) في بحثه عن المحددات التنظيمية وشبكة حماية البيئة: أنه توجد علاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات (العاملون بالمنظمة وأهداف المنظمة والإمكانات والتسهيلات بالمنظمة والقوة الإدارية للمنظمة) وكانت أهم نتائجه - ضرورة تزويذ المنظمات بأساليب والآليات لتنمية الموارد البشرية بالمهارات الفنية والإدارية الازمة.

- وجود آليات لنقل وتبادل الخبرات والمهارات والتجارب بين المنظمات.

- ضرورة وجود شفافية للمعلومات داخل المنظمة وذلك بوجود أساليب اتصالية تنسيقية بين الآليات المؤسسية مع وجود قاعدة بيانات ومعلومات.

- ضرورة اهتمام طريقة تنظيم المجتمع بتعزيز المحددات التنظيمية داخل منظمات المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات الأهلية بصفة خاصة<sup>(٦٦)</sup>.

### **ب- وظائف الجمعيات الخيرية وارتباطها بالحكومة.**

تنوع وظائف الجمعيات الأهلية وأدوارها تبعاً لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطاً أساسياً بمدى رسوخ أسس الديمقراطية وقواعدها، وما يتتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار، ويمكن تقسيم هذه الأدوار لثلاثة أنواع<sup>(٦٧)</sup>:

١- وظائف تتعلق بدعم جهود التنمية من حيث تقديم المعونة الاقتصادية للقطاعات الفقيرة التي تضررت نتيجة سياسات الإنفاق الحكومي بمعنى آخر أن هذه المنظمات تعمل على ملء الفراغ الذي ينجم عن انسحاب الدولة التدريجي من بعض أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٢- وظائف تتعلق بدعم التطور الديمقراطي وتوسيع المشاركة العامة، ومراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة والتنفيذ والتدريب.

٣- وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة والتطور والتواصل مع المنظمات الدولية.

ومع المتغيرات الدولية منذ تسعينيات القرن الماضي تزايد الاهتمام الدولي بالجمعيات الأهلية كشريك للدولة في التنمية، وتزايد ذلك الاهتمام في بداية القرن الحالي، حيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات الخيرية بصفة خاصة بكل تنوّعها مقبولة لدى الرأي العام والحكومات ودوائر رجال الأعمال (القطاع الخاص) والمؤسسات الدولية المتاحة، مع تزايد أيضاً إعداد المنظمات الأهلية في العالم وخاصة الدول النامية وتنوع نشاطاتها وتزايد حجم وعدد المستفيدين منها، كما تزايد حجم إنفاقها على الخدمات الاجتماعية.

فالحكومة الجيدة من وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي تقدم الإدارة وتطورها من إدارة تقليدية إلى إدارة تجاوب مع متطلبات المواطنين (المستفيدين) وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين<sup>(٦٨)</sup>.

- تتنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع وأفراده، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين ومع ذوى العلاقة، وخاصة في القضايا المحورية والحساسة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرياته.
- المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة والتداول في القضايا الهامة، وخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة، وبهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء وتعزيز الأداء الإيجابي.
- العمل مع السلطات على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات والحد من الانتهاكات ومعاقبة القائمين عليها.
- المساهمة الفاعلة، مع السلطات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة وال الخاصة، من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية وخصوص القائمين عليه للمساءلة.
- تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ ونقل التنمية إلى مختلف المناطق، بناء على الدراسات، وبهدف سد الفجوات بين المناطق المختلفة.

## ٢- طريقة تنظيم المجتمع وممارسة الحكومة بالجمعيات الخيرية.

تعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي تهتم بدراسة المنظمات، حيث بدأت الطريقة تاريخياً بالعمل بين منظمات المجتمع المدني لتخفيض العلاقات المتبادلة فيما بينها، حيث أن الأهداف العامة التي قامت من أجلها طريقة تنظيم المجتمع هي زيادة معدل أداء وفاعلية المنظمات عن طريق إعادة صياغة الجوانب التنظيمية التي تتصب على بناء المنظمة

الإداري الداخلي لإحداث التنسيق بين وحداته، وفى نفس الوقت إحداث التنسيق الخارجي بين منظمات المجتمع المدنى.

وعلى هذا النحو ظهرت أهمية طريقة تنظيم المجتمع فى الحرص على بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الخيرية، وذلك لما تواجهه وهى على مشارف القرن الحادى والعشرين من قضايا، والتي على رأسها قضية ممارسة الحكومة وما تطلبه من مساعدة الجمعيات الخيرية على تجديد نظمها الإدارية وتحقيق البناء المؤسسى الفعال وتوفير كفاءات بشرية وفنية وإتاحة المشاركة في اتخاذ القرار بالجمعية وتحقيق الشفافية والمساءلة في جميع جوانب عملها.

فطريقة تنظيم المجتمع لها دور فى إحداث الحكومة بالجمعيات الأهلية من خلال ثلاثة

مجالات هي<sup>(١٩)</sup> :-

#### ١. تغيير الضغوط الخارجية Outside Pressure وتباور هذه الضغوط في التالي :-

- الشكاوى الموجهة ضد المنظمة.
- ضعف خدمات المنظمة.
- الإجراءات المعقدة فى تقديم الخدمة..
- قلة الإمكانيات الخاصة بالمنظمة

ويتحدد دور المنظم الاجتماعى فى مواجهة الضغوط الخارجية في التالي :-

- دراسة أسباب هذه المشكلات.
- العمل على تلبية آراء ومقترنات الفئات المستفيدة بأسلوب علمى ومنهجي يتلقى مع الأولويات الخاصة بإشباع احتياجاتهم وإمكانيات المنظمة المتاحة.
- جمع الحقائق وعرضها على أفراد المجتمع.
- مساعدة المنظمة فى البحث عن بدائل لتقوية شبكة علاقاتها وإمكانياتها ومواردها.

#### ٢. تنمية المنظمات .Organization Development

تنمية المنظمات يعني "تلك العمليات التي تبذل من أجل تحقيق المنظمة لأهدافها ومواجهة المشكلات التي ت تعرض لتحقيق الأهداف بالإضافة إلى الاهتمام بالأفكار الجديدة والجوانب المتعلقة بالإبداع والإبتكار"، ويتم ذلك بمساعدة المنظمة على تطوير خدماتها ومواجهة المشكلات المتعلقة بالعمل وال العلاقات والتعامل مع الآخرين، أو الصراع داخل المنظمة، ويتحدد دور المنظم الاجتماعى في الآتى :-

- المشاركة فى كافة المسؤوليات التى تساعده فى حل المشكلات.

- وضع خطة مشتركة لمواجهة المشكلات التي تعاني منها المنظمة.
- الاهتمام بجودة الخدمات وتحقيق معايير الجودة اللازمة لتطوير المنظمة وتنميتها.
- وضع نظام لمتابعة السلبيات التي قد تظهر عند مواجهة المشكلات.
- جمع البيانات الخاصة بالمنظمة وأفرادها.
- التعرف على آراء العاملين تجاه المنظمة (Feed Back).
- التعرف على المستفيدين (جماعات العمل) من خلال ما تم جمعه من بيانات<sup>(٧٠)</sup>.

### **٣. تعديل سلوك الأفراد (العاملين ) .People Change**

يشكل السلوك التنظيمي للعاملين في داخل المنظمة جانب هام إما لدفع المنظمة للأمام أو إلى الخلف، ويحدد دور المنظم الاجتماعي في الآتي :-

- العمل على تحقيق التنمية الذاتية التي تستهدف الاستفادة من إمكانات كل فرد بالمنظمة.
- مشاركة الأفراد والجماعات في التركيز على تحديد الأهداف والمشكلات التي تواجه إشباع احتياجاتهم والعمل على مواجهتها بأسلوب تعاضدي.
- المساعدة في كيفية توظيف إمكانات العاملين بالمنظمة وأساليب تحفيزهم.
- المساهمة في تصميم برامج التدريب لإحداث التغيير في اتجاهات سلوك العاملين ورفع كفاءتهم المهنية.

ويمكن للمنظم أن يقوم بالأدوار التالية لتحقيق الحوكمة بالجمعيات الخيرية<sup>(٧١)</sup> :-

- مساعدة أفراد المؤسسة على إجراء التشخيص المؤسسي للمشكلات المؤسسية وتحليلها تحليلًا علميًّا منطقيًّا دقيقًا.
- مشاركة كافة العاملين والمسؤولين في مواجهة المشكلات المؤسسية التي تتعرض لها المؤسسة.
- مساعدة العاملين والمسؤولين بالمنظمة على التحديد الدقيق لأسباب المشكلات المؤسسية التي تضعف من قدرات المؤسسة.
- وضع خطة وتحديد نوع التدخلات المؤسسية القائم على عملية التشخيص والتحليل والمراجعة المؤسسية التي يحتاج إليها المؤسسة.
- وضع نظام للمتابعة والتقويم للتدخل المؤسسي يضمن مواجهة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة في برامج التنمية المؤسسية المستقبلية.

- المساهمة في تشكيل فرق العمل التي تساهم في تنفيذ التدخل المؤسسي .
  - دور واضح إستراتيجية التغيير المؤسسي ودوره كمحل للقرارات المؤسسية بالمنظمة ،  
ودوره كمقدم للمشورة .
- ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة.
- ا- نوع الدراسة:-

فى ضوء الدراسة الحالية وأهدافها، فإن أنساب أنواع الدراسات التي تستخدم لذلك هي الدراسة الوصفية، حيث تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، كما تصلح تصميمات هذه الدراسة للتطبيق على المجتمع البحثي للدراسة بالإضافة إلى إمكانية تعميم نتائج الدراسة

ب- منهج الدراسة :-

يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع الدراسة، ويعتبر المنهج المستخدم في الدراسة الحالية هو منهج المسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات الخيرية .

أدوات الدراسة :-

- صممت الباحثة استماراً استبياناً للحصول على البيانات من عينة الدراسة بالجمعيات الخيرية، وتم اختبار صدق محتواها بعرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بقسم الخدمة الاجتماعية بكلية الآداب والفنون بجامعة حائل، وتم تعديل صياغتها وإضافة بعض العبارات وإلغاء بعضها ببعض المحاور، حتى وصلت نسبة اتفاق المحكمين على ذلك إلى ٨٠٪، كذلك تم تجريب الاستمار باستخدام طريقة إعادة الاختبار بالتطبيق على عينة قوامها (١٥) مفردة من العاملين بالجمعيات الخيرية عينة الدراسة بفواصل زمني بين التطبيقين الأول والثاني مدته خمسة عشر يوماً، وقد أثبت التطبيق صدق الاستماره والذي وصل إلى ٨٧٪. وهو يعتبر ذا دلالة إحصائية بدرجة ثقة ٩٥٪، وبهذا يمكن الاعتماد على الاستماره واستخدامها في الدراسة الحالية.

**د- مجالات الدراسة.**

تشتمل مجالات الدراسة على المجال المكاني، والمجال البشري، والمجال الزمني، وذلك على النحو التالي :-

- المجال المكاني.

- الجمعيات الخيرية بحائل و عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر
- المجال البشري.

- بلغ عدد مفردات عينة الدراسة (52) مفردة موزعين كالتالي :-

| العدد | اسم الجمعية                       | م |
|-------|-----------------------------------|---|
| ١٣    | الجمعية الخيرية النسائية          | ١ |
| ١٤    | جمعية افاق                        | ٢ |
| ١٠    | جمعية اجا النسائية                | ٣ |
| ١٥    | مركز الأمير سلطان لرعاية المعاقين | ٤ |
| ٥٢    | المجموع                           |   |

المجال الزمني .

ولقد استغرقت فترة جمع البيانات شهرين حيث تم جمع البيانات من عينة البحث في الفترة

من ٢٠١٧/٣/١ م حتى ٢٠١٧/٤/٣٠ م

#### هـ الأساليب الإحصائية.

استخدمت الباحثة في معالجتها المعاملات الإحصائية التالية :-

١. الأوزان المرجحة.

تساعاً جداول الدراسة

#### جدول رقم (١) يوضح خصائص مجتمع الدراسة ن = ٥٢

| النوع | المجموع | النوع | النوع | النوع   | النوع | النوع   | النوع | النوع     | النوع |
|-------|---------|-------|-------|---------|-------|---------|-------|-----------|-------|
| أنثى  | ٥٢      | ذكر   | ٥٢    | المؤهل  | ٥٢    | متوسط   | ٥٢    | فوق متوسط | ٥٢    |
| أ     | ٢٨      | ب     | ٢٤    | النكرار | ٥٢    | النكرار | ٥٢    | النكرار   | ٥٢    |
| ج     | ١       | ج     | ١     | النكرار | ٥٢    | النكرار | ٥٢    | النكرار   | ٥٢    |
| د     | ١       | ج     | ١     | النكرار | ٥٢    | النكرار | ٥٢    | النكرار   | ٥٢    |
| ١     | ١       | ب     | ١     | النكرار | ٥٢    | النكرار | ٥٢    | النكرار   | ٥٢    |
| ٢     | ٢       | ج     | ٢     | النكرار | ٥٢    | النكرار | ٥٢    | النكرار   | ٥٢    |
| ٣     | ٣       | د     | ٣     | النكرار | ٥٢    | النكرار | ٥٢    | النكرار   | ٥٢    |
| ٤     | ٤       |       |       |         |       |         |       |           |       |

باستقراء الجدول السابق يتبين لنا ما يلى :-

١- أن هناك توازن في النوع الاجتماعي داخل الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية

حيث نجد أن نسبة الذكور ٥٣.٢% بينما بلغت نسبة الإناث ٤٦.٢% وذلك يدل على

زيادة وعي المجتمع بأهمية دور المرأة في العمل الخيري .

٢- أن هناك زيادة في نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 40 عام إلى أقل من 50 عام وذلك بنسبة 40.4% ثم المبحوثين أقل من 30 عام حيث بلغت نسبتهم 36.5% ثم المبحوثين البالغ عمرهم 50 سنة فأكثر حيث بلغت نسبتهم 13.5% ثم المبحوثين من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة حيث بلغت نسبتهم 9.6%.

٣- أن غالبية المبحوثين حاصلين على مؤهل جامعي عالي وذلك بنسبة 41% ثم الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة 15.4% ثم المبحوثين الحاصلين على الماجستير والدكتوراه بنسبة 5.8%.

٤- أن غالبية المبحوثين لديهم خبرة عشر سنوات فأكثر وذلك بنسبة 57.7% ثم المبحوثين الذين تتراوح سنوات خبراتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات وذلك بنسبة 40% ثم المبحوثين الذين تبلغ خبرتهم من 5 سنوات وذلك بنسبة 2.3%.

**جدول رقم (٢) يوضح مدى حصول المبحوثين على دورات تدريبية من عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر .**

| النسبة | العدد | الحصول على دورات تدريبية من عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر | م |
|--------|-------|---|---|
| 100%   | 52    | نعم   | ١ |
| .....  | ..... | لا  | ب |
| 100%   | 52    | المجموع   |   |

باستقراء الجدول السابق يتضح لنا مايلي .

أن نسبة 100% من عينة الدراسة قد حصلوا على دورات تدريبية من عماده خدمة المجتمع والتعليم المستمر حيث تحرص العمادة على عقد دورات تدريبية لتأهيل وتنمية قدرات العاملين بالجمعيات الخيرية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والعمل على تنمية منظمات المجتمع المحلي المحيط بالجامعة مثل الجمعيات الخيرية.

### جدول رقم (٣) يوضح الدورات التدريبية التي حصل عليها المبحوثين $N=2$

| النسبة | العدد | اسم الدورة التدريبية               | م |
|--------|-------|------------------------------------|---|
| 100%   | 52    | الشفافية والمساءلة                 | ١ |
| 100%   | 52    | تنمية الموارد المالية              | ٢ |
| %96.2  | 50    | تنمية الموارد البشرية داخل الجمعية | ٣ |
| %96.2  | 50    | الديمقراطية                        | ٤ |

باستقراء الجدول السابق يتضح لنا مايلي:

إن نسبة 100% من المبحوثين قد حصلوا على دورات تدريبية لتعزيز الحوكمة داخل الجمعيات الخيرية ومن هذه الدورات الشفافية والمساءلة حيث تعد الشفافية إحدى المؤشرات الرئيسية للحوكمة بالجمعيات الخيرية، وتهدف الشفافية إلى كشف الحقائق وتبادل الرأي حول طبيعة عمل الجمعيات الخيرية، وإطلاع كافة العاملين بهذه الجمعيات علي أوجه القصور في الأداء العام وفي ممارسات الحوكمة داخل الجمعية بالإضافة إلى الحاصلين على دورات تدريبية في تنمية الموارد المادية.

وتشترط الشفافية توفر المعلومات الدقيقة في مواقعتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، ويجب أن تنشر بعلانية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة والمساعدة على اتخاذ القرارات الصالحة وذلك يتفق مع ما جاء في دراسة

#### **Uneman and Brendan O. Dwyer**

ثم الحاصلين على دورات تدريبية في الديمقراطية وتنمية الموارد البشرية وذلك بنسبة %96.2 ويفق ذلك مع ما جاء في الإطار النظري للدراسة الذي أوضح أن ممارسة الحوكمة داخل الجمعيات الخيرية يتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر الكوادر البشرية المدربة القادرة على استخدام الأسلوب العلمي في توظيف الإمكانيات فالتدريب إحدى الآليات المهنية لمواجهة المشكلات الإدارية بالجمعيات الخيرية ويتم عن طريقها تنمية وتطوير الموارد البشرية لإكسابها المهارات والمعارف وأنماط السلوك المرغوب إدارياً بالجمعية وذلك بنسبة %96.2 مما سبق يتضح لنا أن هناك تنويع في الدورات التدريبية التي تقدمها عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر من أجل تعزيز الحوكمة داخل الجمعيات الخيرية.

**جدول رقم (٤) يوضح مدى استفادة الجمعيات الخيرية من الدورات التدريبية التي تقدمها  
عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تعزيز الشفافية داخل الجمعيات الخيرية ن=٢٥**

| الترتيب | نسبة مرجحة | وسط مرجح | مجموع الاوزان | لا | إلى حدما | نعم | مدى الاستفادة من الدورات التدريبية لعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تعزيز الشفافية داخل الجمعيات الخيرية | M  |
|---------|------------|----------|---------------|----|----------|-----|---|----|
| 2       | 98.7%      | 2.9      | 154           | —  | 2        | 50  | الأنظمة الإدارية بالجمعية واضحة   | 1  |
| 1       | %100       | 3        | 156           | —  | —        | 52  | الأنظمة المالية بالجمعية واضحة ومعلنة للجميع  | 2  |
| 4       | %91        | 2.7      | 142           | —  | 14       | 38  | يوجد حرية الإطلاع على مفرادات سير العمل بالجمعية الخيرية  | 3  |
| 3       | %94.8      | 2.8      | 148           | 2  | 4        | 46  | يوجد سهولة في الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة داخل الجمعيات الخيرية                            | 4  |
| 7       | %62.8      | 1.9      | 98            | 27 | 4        | 21  | تمتلك الجمعية موقع إلكتروني يتيح الإطلاع على كافة المعلومات الخاصة ببرامج التنمية المحلية                       | 5  |
| 1       | %100       | 3        | 156           | —  | —        | 52  | تتوفر لدى الجمعية رؤية مستقبلية عن برامجها تكون معلنة من خلال موقعها الإلكتروني                                 | 6  |
| 1       | %100       | 3        | 156           | —  | —        | 52  | تتوفر لدى الجمعية رسالة واضحة عن برامجها تكون معلنة من خلال موقعها الإلكتروني                                   | 7  |
| 5       | %80.1      | %2.4     | 125           | 12 | 7        | 33  | برامج الجمعية واضحة ويتم إعلام أفراد المجتمع بها  | 8  |
| 6       | %73        | 2.1      | 114           | 20 | 2        | 30  | يوجد قنوات اتصال مستمرة بين الجمعية والمستفيدين من برامجها  | 9  |
| 1       | %100       | 3        | 156           | —  | —        | 52  | تنسق معلومات الجمعية عن برامجها التنموية بالدقة والوضوح   | 10 |
|         |            |          | 1405          | 61 | 33       | 426 | المجموع   |    |

**باستقراء الجدول السابق يتضح لنا ما يلى:**

جاء في المرتبة الأولى أن الأنظمة المالية بالجمعية واضحة ومعلنة للجميع وذلك يعكس شفافية الجمعيات الخيرية وإنها على استعداد كامل لتعلن عن مواردها المالية ومصادر تمويلها وأيضاً أن تتوفر لدى الجمعية رؤية مستقبلية عن برامجها تكون معلنة من خلال موقعها الإلكتروني بالإضافة إلى أن الجمعية لديها رسالة واضحة عن برامجها تكون معلنة من خلال موقعها الإلكتروني ويعتبر الموقع الإلكتروني بالجمعيات الخيرية بمثابة الواجهة لكل جمعية تستخدمها لإعلان عن كافة برامجها بالإضافة إلى أن معلومات الجمعية عن برامجها التنموية تنقسم بالدقة والوضوح وذلك بنسبة 100% كل ما سبق يعكس ان العاملين بالجمعية يطبقون آلية الشفافية كإحدى آليات الحوكمة وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 98.7% وضوح الأنظمة الإدارية بالجمعية وجاء في المرتبة الثالثة بنسبة 94.8% وجود سهولة في الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة داخل الجمعيات الخيرية ثم في المرتبة الرابعة وجود حرية الإطلاع على مفرادات سير العمل بالجمعية الخيرية وذلك بنسبة 91% ثم في المرتبة الخامسة ان برامج

الجمعية واضحة ويتم إعلام أفراد المجتمع بها ثم في المرتبة السادسة وجود قنوات اتصال بين الجمعية والمستفيدين من برامجها وذلك بنسبة 73% ثم جاء في المرتبة الأخيرة امتلاك الجمعية موقع الكتروني ولعل النتيجة السابقة تتفق مع ما جاء في الإطار النظري للدراسة والتي تشير إلى أن الشفافية تشرط توفر المعلومات الدقيقة في مواقفها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، ويجب أن تنشر بعلانية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة والمساعدة على اتخاذ القرارات الصالحة في السياسات العامة من جهة أخرى.

جدول رقم (٥) يوضح مدى استفادة الجمعيات الخيرية من الدورات التدريبية التي تقدمها

٥٢ عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تعزيز المساءلة داخل الجمعيات الخيرية ن

| الترتيب | النسبة الترجيحية | المتوسط المرجع | الوزن المرجع | لا   | إلى حدما | نعم | مدى الاستفادة من الدورات التدريبية لعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تعزيز المساعلة داخل الجمعيات الخيرية | م       |
|---------|------------------|----------------|--------------|------|----------|-----|---|---------|
| 3       | 94.9%            | 2.8            | 148          | 4    | —        | 48  | يوجد بالجمعية نظام مكتوب لمحاسبة اداء العاملين فنيا وإداريا   | 1       |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —    | —        | 52  | يوجد بالجمعية نظام معلن لتقييم أداء العاملين بالجمعية   | 2       |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —    | —        | 52  | يخضع العاملين بالجمعية لأسلوب الثواب والعقاب  | 3       |
| 4       | %92.8            | 2.7            | 145          | 3    | 5        | 44  | تقبل الجمعية الانتقادات التي يوجهها لها أفراد المجتمع حول برامجها   | 4       |
| 2       | %96.2            | 2.8            | 150          | 3    | —        | 49  | يتم تحديث نظام المساعلة بما يحقق الشفافية داخل الجمعية  | 5       |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —    | —        | 52  | يوجد قسم خاص في البيكيل الإداري بالجمعية لتألق شكاوى أفراد المجتمع  | 6       |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —    | —        | 52  | يتم التعامل مع شكاوى أفراد المجتمع في الجمعية بنزاهة وحيادية وموضوعية   | 7       |
| 5       | %88.5            | 2.7            | 138          | 7    | 4        | 41  | يوجد وعي قومي لدى القائمين على إدارة الجمعية بأهمية مبدأ المساعلة   | 8       |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —    | —        | 52  | يقوم مجلس إدارة الجمعية بوضع واعتماد سياسات وإجراءات واضحة وشفافة ويتم الإعلان عنها                             | 9       |
| 6       | %53.2            | `1.6           | 83           | 34   | 5        | 13  | يشارك المواطنين في تقييم خدمات وبرامج المنظمات الخيرية  | 10      |
|         |                  |                |              | 1444 | 51       | 14  | 455   | المجموع |

**باستقراء الجدول السابق يتضح لنا ما يلى:**

جاء في المرتبة الأولى أن الجمعية يوجد بها نظام معلن لتقييم أداء العاملين بالجمعية بالإضافة إلى خضوع جميع العاملين بالجمعية لأسلوب التواب والعقاب بالإضافة إلى وجود قسم خاص في الهيكل الإداري بالجمعية لتلقي شكاوى أفراد المجتمع المستفيدين من خدمات الجمعية

بالإضافة إلى التعامل مع شكاوى أفراد المجتمع في الجمعية بنزاهة وحيادية وموضوعية وقيام مجلس إدارة الجمعية بوضع واعتماد سياسات وإجراءات واضحة وشفافة ويتم الإعلان عنها وذلك بنسبة 100% ثم يأتى في المرتبة الثانية تحدث نظام المساءلة بما يحقق الشفافية داخل الجمعية وتتلازم المساءلة والشفافية داخل الجمعيات و يؤدي تعزيز أي منها إلى تعزيز الأخرى، وتعنى المساءلة قيام القيادات داخل الجمعية بتقديم تقارير عن طبيعة أدائها لواجباتها إلى عدة جهات هي الحكومة والمستفيدين والممولين والأعضاء، أما الشفافية فتعنى حرية الإطلاع على مفردات سير العمل داخل الجمعية والوصول إلى البيانات التي تتناول نشاطها ومصادر تمويلها وعلاقاتها بالحكومة والجمعيات الأخرى بنسبة 96.2% ثم في المرتبة الثالثة وجود نظام مكتوب بالجمعية لمحاسبة أداء العاملين فنياً وإدارياً وذلك بنسبة 94.9% ثم في المرتبة الرابعة تقبل الجمعية الانتقادات التي يوجهها لها أفراد المجتمع حول برامجها وذلك بنسبة 92.8% ثم في المرتبة الخامسة وجود وعي قومي لدى القائمين على إدارة الجمعية بأهمية مبدأ المساءلة وذلك بنسبة 88.5% وأخيراً مشارك المواطنين في تقييم خدمات وبرامج المنظمات الخيرية وذلك بنسبة 53.2%.

#### جدول رقم (٦) يوضح مدى استفادة الجمعيات الخيرية من الدورات التدريبية التي تقدمها عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تنمية الموارد المالية داخل الجمعيات الخيرية

ن = ٥٢

| الترتيب | النسبة الترجيحية | المتوسط المرجع | الوزن المرجع | لا | إلى حدما | نعم | مدى الاستفادة من الدورات التدريبية لعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تنمية الموارد داخل الجمعيات الخيرية | م |
|---------|------------------|----------------|--------------|----|----------|-----|--|---|
| 5       | %80              | 2.4            | 125          | 12 | 7        | 33  | تعتمد الجمعية على برامج التمويل الذاتي   | 1 |
| 4       | %87.2            | 2.6            | 136          | 7  | 6        | 39  | تحرص الجمعية على تنويع مصادر التمويل   | 2 |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —  | —        | 52  | توظيف الجمعية مواردها المالية حسب أهدافها وتقيمها باستمرار   | 3 |
| 3       | %91              | 2.7            | 142          | 5  | 9        | 38  | تقوم الجمعية بعمل دراسات جدوى لبرامجها التنموية  | 4 |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —  | —        | 52  | توجد أنظمة محاسبية دقيقة للبرامج التنموية داخل الجمعية   | 6 |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —  | —        | 52  | وضع خطة إستراتيجية لضمان استمرارية تمويل البرامج   | 7 |
| 2       | %96.2            | 2.8            | 150          | 3  | —        | 49  | يوجد رقابة داخلية على الموارد المالية للجمعية  | 8 |
| المجموع |                  |                |              |    |          |     |  |   |

باستقراء الجدول السابق يتضح لنا ما يلى :

جاء في المرتبة الأولى ان الجمعية توظف مواردها المالية حسب أهدافها وتقيمها باستمرار بالإضافة إلى وجود أنظمة محاسبية دقيقة للبرامج التنموية داخل الجمعية ووجود خطة إستراتيجية لضمان استمرارية تمويل البرامج وذلك بنسبة 100% يتفق ذلك مع دراسة محمد سرحان والتي أشارت إلى أهمية إدارة البرامج والمشروعات في رفع كفاءة المنظمات غير الحكومية وأهمية توظيف الموارد المالية الداعمة لهذه الإدارة .

ويأتي في المرتبة الثانية وجود رقابة داخلية على الموارد المالية للجمعية وذلك بنسبة 96.2% ويتفق ذلك مع دراسة مبارك سعد والتي أوصت بضرورة قيام الجمعيات الأهلية بتوفير نظام يتيح الرقابة الداخلية على الموارد المالية للجمعية .

ويأتي في المرتبة الثالثة قيام الجمعية بعمل دراسات جدوى لبرامجها التنموية وذلك بنسبة 91% ويأتي في المرتبة الرابعة حرص الجمعية على تنوع مصادر التمويل وذلك بنسبة 87.2% ويأتي في المرتبة الأخيرة اعتماد الجمعية على برامج التمويل الذاتي وذلك بنسبة 80%

#### **جدول رقم (٧) يوضح مدى استفادة الجمعيات الخيرية من الدورات التدريبية التي تقدمها علاقة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تنمية الموارد البشرية داخل الجمعيات الخيرية**

**ن = ٥٢**

| الترتيب | النسبة الترجيحية | المتوسط المرجع | الوزن المرجع | لا | إلى حدا | نعم | مدى الاستفادة من الدورات التدريبية لعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تنمية الموارد البشرية داخل الجمعيات الخيرية | م |
|---------|------------------|----------------|--------------|----|---------|-----|--|---|
| 2       | %96.2            | 2.8            | 150          | 3  | —       | 49  | تنبني الجمعية خطة تدريبية للعاملين لضمان حسن أدائهم للعمل  | 1 |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —  | —       | 52  | تقوم الجمعية بتخصيص موارد مالية لدعم تدريب العاملين  | 2 |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —  | —       | 52  | تحرص الجمعية على تدريب العاملين على استخدام التكنولوجيا الحديثة  | 3 |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —  | —       | 52  | تنوع الجمعية في أساليب تحفيز الأخصائيين الاجتماعيين  | 4 |
| 3       | 94.9%            | 2.8            | 148          | 4  | —       | 48  | تحرص الجمعية على التقدير المستمر لاحتياجات التدريبية للعاملين  | 6 |
| 4       | %92.8            | 2.7            | 145          | 3  | 5       | 44  | تحرص الجمعية على دعم العلاقات الإنسانية بين العاملين   | 7 |
| 1       | %100             | 3              | 156          | —  | —       | 52  | تبذل الجمعية جهود عديدة لتقييم اداء الاخصائيين الاجتماعيين   | 8 |
| 5       | %87.2            | 2.6            | 136          | —  | 2       | 44  | يوجد بالجمعية لجنة لتقييم اداء العاملين  | 9 |
|         |                  |                | 1203         | 10 | 7       | 393 | المجموع  |   |

## باستقراء الجدول السابق يتضح لنا ما يلى :

جاء في المرتبة الأولى قيام الجمعية بتخصيص موارد مالية لدعم تدريب العاملين بالجمعيات الخيرية بالإضافة إلى حرص الجمعية على تدريب العاملين على استخدام التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى تنوع أساليب الجمعية في تحفيز العاملين وبذل الجمعية الجهود العديدة لتقدير أداء العاملين بالجمعية وذلك بنسبة 100% وذلك يعكس مدى اهتمام الجمعية بتنمية الموارد البشرية داخل الجمعيات الخيرية حيث أن التدريب هو وسيلة المنظمات لتطوير أداء العنصر البشري فيها والتدريب نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات مقصودة في العاملين وتزويدهم بالمعارف والمهارات والسلوكيات اللازمة بما يؤدي إلى تطوير أداء العاملين يتفق ذلك مع دراسة محمد سرحان والتي أشارت إلى أهمية تدريب العاملين في الجمعيات الخيرية لرفع كفاءة المنظمات غير الحكومية وأهمية توظيف الموارد المالية الداعمة لهذه الإدارة .

ثم يأتي في المرتبة الثانية تتبّنى الجمعية خطة تدريبية للعاملين لضمان حسن أدائهم للعمل وذلك بنسبة 96.2% ثم في المرتبة الثالثة حرص الجمعية على التقدير المستمر للاحتجاجات التدريبية للعاملين وذلك بنسبة 94.9% ويأتي في المرتبة الرابعة تحرص الجمعية على دعم العلاقات الإنسانية بين العاملين وذلك بنسبة 92.8% ثم يأتي في المرتبة الخامسة والأخيرة وجود لجان لتقييم أداء العاملين بالجمعية وذلك بنسبة 87.2%.

**جدول رقم (٨) يوضح مدى استفادة الجمعيات الخيرية من الدورات التدريبية التي تقدمها عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الديمقراطية داخل الجمعيات الخيرية**

| الترتيب | مدى الاستفادة من الدورات التدريبية لعمادة خدمة المجتمع والتعلم المستمر في دعم الديمقراطية داخل الجمعيات الخيرية | م   |
|---------|---|-----|
| 6       | يشارك العاملين في تقييم القدرات المادية والبشرية المتاحة في الجمعية   | 1   |
| 3       | يؤثر العاملين في الجمعية على صنع القرارات   | 2   |
| 1       | يشارك العاملين في الجمعية في إدارتها  | 3   |
| 5       | يكون للعاملين صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ البرامج التنموية  | 4   |
| 6       | أن يسمح نظام الاتصال بالجمعية بمد العاملين معلومات عن برامج الجمعية   | 6   |
| 2       | يساعد العاملين بالجمعية في وضع البرامج التنموية بالجمعية  | 7   |
| 4       | يشارك العاملين في تقييم القدرات المادية والبشرية المتاحة في الجمعية.  | 9   |
| 1       | أن يشارك العاملون في صياغة الأهداف التنموية للجمعية   | 10  |
|         | المجموع   |     |
|         | 1176  | 367 |

باستقراء الجدول السابق يتضح لنا ما يلى :

جاء في المرتبة الأولى مشاركة العاملين في إدارة الجمعية وأيضاً مشاركة العاملون في صياغة الأهداف التنموية في الجمعية وذلك بنسبة 100% ويتافق ذلك مع دراسة **Jamer Ddelferson** التي أكدت على أهمية مشاركة العاملين بالمنظمات غير الحكومية في وضع المشروعات والبرامج التنموية مما يؤدي إلى تحسين النتائج المتحققة منها. جاء في المرتبة الثانية مساعد العاملين بالجمعية في وضع البرامج التنموية بالجمعية وذلك بنسبة 96.2% ثم في المرتبة الثالثة تأثير العاملين في الجمعية على صنع القرارات وذلك بنسبة 95.5% ثم يأتي في المرتبة الرابعة مشاركة العاملين في تقييم القدرات المادية والبشرية المتاحة في الجمعية وذلك بنسبة 94.8% ثم في المرتبة الخامسة أن يكون للعاملين صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ البرامج التنموية 92.9% ويتافق ذلك مع دراسة **Klepek James Matthew** والتي أشارت إلى أهمية مشاركة العاملين بالجمعيات الأهلية في صنع واتخاذ القرارات التنموية بها، كما اتفق معه دراسة **Jamer Ddelferson** على أن اشتراك العاملون سواء في تصميم أو تنفيذ البرامج يسفر عن تحقيق النتائج المتحققة منها.

ثم في المرتبة السادسة والأخيرة أن نظام الاتصال الجمعية بمد العاملين بمعلومات عن برامج الجمعية وذلك بنسبة 87.2%

**مستخلصات النتائج العامة للدراسة :-**

استهدفت الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الحوكمة بالجمعيات الخيرية؟  
وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وكانت أهم النتائج المرتبطة بذلك ما يلى :-

بالنسبة للتساؤل الفرعي الأول:  
ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الشفافية داخل الجمعيات الخيرية؟  
وكان الإجابة كالتالي.

- ١- الأنظمة المالية بالجمعية واضحة ومعلنة للجميع.
- ٢- تتوفر لدى الجمعية رؤية مستقبلية عن برامجها تكون معلنة من خلال موقعها الإلكتروني.
- ٣- تتوفر لدى الجمعية رسالة واضحة عن برامجها تكون معلنة من خلال موقعها الإلكتروني
- ٤- الأنظمة الإدارية بالجمعية واضحة.

- ٥- برامج الجمعية واضحة ويتم إعلام أفراد المجتمع بها.
- ٦- يوجد قنوات اتصال مستمر بين الجمعية والمستفيدين من برامجها .
- ٧- تمتلك الجمعية موقع إلكتروني يتيح الإطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالبرامج التنموية داخل الجمعية.

**بالنسبة للتساؤل الفرعي الثاني :**

- ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم المسائلة داخل الجمعيات الخيرية؟ وكانت الإجابة كالتالي .
  - ١- يوجد بالجمعية نظام معلن لتقدير أداء العاملين بالجمعية.
  - ٢- يخضع العاملين بالجمعية لأسلوب الثواب والعقاب.
  - ٣- يوجد قسم خاص في الهيكل الإداري بالجمعية لتلقي شكاوى أفراد المجتمع.
  - ٤- يتم التعامل مع شكاوى أفراد المجتمع في الجمعية بنزاهة وحيادية وموضوعية.
  - ٥- يقوم مجلس إدارة الجمعية بوضع واعتماد سياسات وإجراءات واضحة وشفافة ويتم الإعلان عنها.
  - ٦- يتم تحديث نظام المسائلة بما يحقق الشفافية داخل الجمعية.
  - ٧- يوجد بالجمعية نظام مكتوب لمحاسبة أداء العاملين فنياً وإدارياً.
  - ٨- تتقبل الجمعية الانتقادات التي يوجهها لها أفراد المجتمع حول برامجها.
  - ٩- يوجد وعي قومي لدى القائمين على إدارة الجمعية بأهمية مبدأ المسائلة.
  - ١٠- يشارك المواطنين في تقييم خدمات وبرامج المنظمات الخيرية.

**بالنسبة للتساؤل الفرعي الثالث :**

- ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الموارد المالية داخل الجمعيات الخيرية؟ وكانت الإجابة كالتالي .

- ١- توجد أنظمة محاسبية دقيقة للبرامج التنموية داخل الجمعية.
- ٢- وضع خطة إستراتيجية لضمان استمرارية تمويل البرامج
- ٣- يوجد رقابة داخلية على الموارد المالية للجمعية.
- ٤- تقوم الجمعية بعمل دراسات جدوى لبرامجها التنموية.
- ٥- تحرص الجمعية على تنوع مصادر التمويل.
- ٦- تعتمد الجمعية على برامج التمويل الذاتي.

**بالنسبة للتساؤل الفرعي الرابع :**

**ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الموارد البشرية داخل الجمعيات الخيرية؟ وكانت الإجابة كالتالي.**

١- تقوم الجمعية بتخصيص موارد مالية لدعم تدريب العاملين.

٢- تحرص الجمعية على تدريب العاملين على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

٣- تنوع الجمعية في أساليب تحفيز الأخصائيين الاجتماعيين.

٤- تبذل الجمعية جهود عديدة لتقدير أداء الأخصائيين الاجتماعيين.

٥- تتبنى الجمعية خطة تدريبية للعاملين لضمان حسن أدائهم للعمل.

٦- تحرص الجمعية على التقدير المستمر لاحتياجات التدريبية للعاملين.

٧- تحرص الجمعية على دعم العلاقات الإنسانية بين العاملين.

٨- يوجد بالجمعية لجنة لتقدير أداء العاملين.

**بالنسبة للتساؤل الفرعي الخامس:**

**ما دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الديمقراطية داخل الجمعيات الخيرية؟ وكانت الإجابة كالتالي.**

١- يشارك العاملين في الجمعية في إدارتها.

٢- يشارك العاملون في صياغة الأهداف التنموية للجمعية.

٣- يساعد العاملين بالجمعية في وضع البرامج التنموية بالجمعية.

٤- يؤثر العاملين في الجمعية على صنع القرارات.

٥- يشارك العاملين في تقييم القدرات المادية والبشرية المتاحة في الجمعية.

٦- يكون للعاملين صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ البرامج التنموية.

٧- يشارك العاملين في تقييم القدرات المادية والبشرية المتاحة في الجمعية يسمح نظام

الاتصال بالجمعية بمد العاملين معلومات عن برامج الجمعية.

**رؤى مستقبلية لدور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الحكومة بالجمعيات الخيرية تعتمد الباحثة في الرؤى مستقبلية لدور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم**

**الحكومة بالجمعيات الخيرية على الآتي :-**

١- الإطار النظري للدراسة.

٢- الموجهات النظرية لطريقة تنظيم المجتمع.

٣- نتائج التحليل الكمي والكيفي للدراسات السابقة المرتبطة بالحكومة وآليات ممارستها

بالجمعيات الخيرية بصفة عامة بالإضافة إلى الدراسات السابقة.

**اولاً: الأهداف التي تسعى لتحقيقها الرؤية المستقبلية :-**

ويتمثل الهدف العام لهذه الرؤية المستقبلية في :-

تحديد دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في دعم الحكومة داخل الجمعيات الخيرية.

يتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في :-

أ- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع في دعم الثقافية داخل الجمعيات الخيرية.

ب- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع في دعم المسائلة داخل الجمعيات الخيرية.

ج- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع في دعم الموارد المالية داخل الجمعيات الخيرية.

د- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع في دعم الموارد البشرية داخل الجمعيات الخيرية.

هـ- تحديد دور عمادة خدمة المجتمع في دعم الديمقراطية داخل الجمعيات الخيرية.

**ثانياً: اهم المداخل المهنية المستخدمة لطريقة تنظيم المجتمع المستخدمة في الرؤية المستقبلية:**

**نموذج العمل مع مجتمع المنظمة :** حيث تعتبر العمليات التطبيقية للنموذج بمثابة آليات لتطوير الأداء المؤسسي للجمعيات الخيرية، فهي تهدف إلى التعامل مع مكونات الجمعيات الخيرية لمساعدتها على تقديم خدمات وبرامج احتياجات المستفيدين منها ومن ثم مساعدتها علي ممارسة الحكومة ومن ثم تسعى المنظمة إلى الحصول على التدريب المناسب والذى يمكنها من تطوير بنائها المؤسسي والبحث على أفضل المنظمات التي تقدم لها الدعم المؤسسي سواء كانت هذه المنظمات حكومية او اهلية ومن بين المنظمات الحكومية والتى تعد بمثابة بيت الخبرة للمنظمات المجتمعى الجامعة والمتمثلة فى عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر .

**١. نموذج تطوير البرامج والروابط المجتمعية :** وهنا يجب على المنظم الاجتماعي أن يعمل على تعزيز الحكومة بالجمعيات الخيرية من خلال توجيهه وتطوير برامجها والتعرف على مدى مناسبتها للمستفيدين ومدى تحقيقها وإشباعها لأهدافهم وتطوير هذه البرامج بما يتاسب مع احتياجات المستفيدين الذين تخدمهم المنظمة.

**٢. مدخل الأسواق :** ينظر للجمعية الخيرية كعملية تتكون من مدخلات وخرجات، أي أن إستراتيجية التطوير يمكن أن تحدث في أي نقطة من هذه النقاط، والتطوير في جزء واحد من الجمعية يمكن أن يخلق التطوير في باقي الأجزاء الأخرى منها.

**٣. المدخل الأيكولوجي :** ينظر للجمعية الخيرية كنظام مفتوح يتفاعل باستمرار ويتكيف مع بيئته. ونظام الجمعية المختل هو نظام فشل في التأقلم مع بيئته، ويحاول هذا المدخل مساعدة الإدارة والعاملين بتوقع التطوير واستعمال الاستراتيجيات المناسبة للتأقلم مع هذا التطوير وتحقيقه والتفاعل مع المنظمات الأخرى الموجودة في المجتمع .

**٤. مدخل مستويات التحليل :** يركز على مستوى التأثير الفردي ومعرفة الروح المعنوية والإنتاجية، وبهتم بصفة أساسية بتحليل اتجاهات الأفراد وسلوكهم، ويركز في مستوى تحليل العلاقات الاجتماعية على دراسة العلاقات الاجتماعية بين الجماعات المختلفة (العاملين) داخل الجمعية، حيث يكون الاهتمام منصباً على دراسة وتحليل شبكة العلاقات بين الجماعات الصغيرة التي تكون بطرق رسمية أو غير رسمية، داخل الجمعية بينما يركز على مستوى تحليل الجمعية ككل بوصفها نسقاً اجتماعياً يتضمن علاقات متبادلة بين أجزائها المتساندة تسانداً وظيفياً.

**٥. مدخل التحسين المستمر في الأداء :** يستخدم المنظم الاجتماعي هذا المدخل للمساعدة في تحسين الأداء في كل الأنشطة داخل الجمعية سواء كانت أنشطة تحويلية ، إدارية ، تنظيمية تسويقية، بالإضافة إلى التحسين المستمر كمنظومة متكاملة من الفكر الإداري ، ونظم العمل وإجراءات تحليل المشاكل المؤسسية واتخاذ القرارات.

**٦. مدخل التغيير التنظيمي :** يستخدم المنظم الاجتماعي هذا المدخل لتطوير القدرة الداخلية للجمعية من خلال تطبيق مؤشرات الحوكمة (الشفافية والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرارات به وتنمية الموارد البشرية ) لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة في أدائها لأعمالها وتحقيق أهدافها في الأجل الطويل.

**ثالثاً: أهم الاستراتيجيات المهنية المستخدمة في الرؤية المستقبلية :-**  
الاستراتيجيات هي إحدى المتغيرات الأساسية التي يستخدمها المنظم الاجتماعي كأداة عملية لتحقيق أهداف الممارسة والتدخل المهني بطريقة، سوف تترك الباحثة على الاستراتيجيات التي تتفق والدراسة الحالية في ضوء الاطار النظري والدراسات السابقة ونتائج الدراسة الميدانية في الآتي :-

-**إستراتيجية المشاركة، وسيتم التركيز فيها على :-**

-**إستراتيجية الإمداد بالموظفين** من خلال إعداد دورات تدريبية لهم لتقديم مهنياً ومهارياً وهذا ما تقوم به عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر حيث تصمم سلسلة دورات تدريبية للعاملين بالجمعيات الخيرية لكي تساعدهم للقيام بدعم الحوكمة داخل الجمعيات الخيرية .

**ب- استراتيجيات المحافظة على استقرار المنظمة**

**ج- إستراتيجية المحافظة على الوضع القائم**

حيث يقوم المنظم الاجتماعي بالعمل على الاستقرار على النظام الحالي للمنظمة باعتباره أفضل ما يمكن القيام به في حدود الواقع وينصب الجهد الأساسي في هذه الإستراتيجية على زيادة كفاءة البرامج المقدمة وتوسيع نطاقها.

**د- إستراتيجية تحسين قدرة المنظمة على حل مشكلاتها**

ويقوم المنظم الاجتماعي بجمع البيانات والمعلومات عن أداء المنظمة والاهتمام بعملية التغذية العكسية من أجل التخطيط لإصلاح جوانب القصور وسوء الأداء وتدريب العاملين بالمنظمة ومديري البرامج على حل المشكلات والتعامل مع الصعوبات التي تواجههم، مع تدريب الأخصائيين الاجتماعيين الذين سوف يعملون على إجراء البحث التطبيقي وتقديم المشورة لدعم الحوكمة داخل الجمعيات الخيرية .

**رابعاً: أهم المهارات المهنية المستخدمة في الرؤية المستقبلية :-**

مهارات الاتصال، مهارات التخطيط (المهارة في تحديد وتنمية الموارد، المهارة في وضع وتصميم البرامج )، بالإضافة إلى المهارات العامة وتتضمن المهارة في إجراء البحث، مهارة تصميم المقاييس و اختبارها، المهارة في التقييم، المهارة في استخدام الاستراتيجيات، المهارة في استخدام الأدوات و الوسائل. البرامج والمشروعات ).

**خامساً: أهم الأدوار المهنية المستخدمة في الرؤية المستقبلية :-**

ويأتي من أهم الأدوار : الوسيط، المساعد، الممكّن، المخطط، المحلل

**٧- أهم الأدوات المهنية المستخدمة في الرؤية المستقبلية :-**

الاجتماعات ← مع مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، العاملين بالجمعية، والمستفيدين الندوات ← مع العاملين بالجمعية واعضاء مجلس الادارة لقاء الضوء على الاحتياجات المؤسسية التي ينبغي على المنظم الاجتماعي تحديدها تمهدًا لتعزيز الحوكمة داخل الجمعيات الخيرية

اللجان ← داخل الجمعية ومع العاملين بها.

- (١) مجدى ابراهيم: تطوير التعليم العالى فى عصر العولمة(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٢)، ص ٣٦.
- (٢) عبد العزيز ابو نبعة :ادارة الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم (الامارات:بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات العصر،جامعة الامارات،١٩٩٨)،ص ٨٦
- (٣) نعمان شحاته: نحو استراتيجية جامعة عربية جديدة ( الدوحة: بحث مقدم للمؤتمر العلمى ، دور الجامعات العربية فى تعزيز الهوية العربية والمقدم للاجتماع السادس والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية والمنعقد بجامعة قطر فى الفترة من ٤-٦/١٠/٢٠٠٣)،ص ٤٥.
- (٤) محمود أحمد شوق ، محمد مالك محمد سعيد : تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر " دراسة مقارنة " (القاهرة: بحث مقدم للمؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي " الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل " جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي ٣١ / ٣١ - ٢/١٠ - ١٩٩٥)
- (٥) عمر الأسعد : الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠ الواقع التصورات المستقبلية (القاهرة: بحث مقدم للمؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية ، التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام ٢٠٠٠ ، صفاء الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ١٦-١٨ فبراير ١٩٨٨) ص ٢٢٣
- (٦) محمود أحمد شوق ، محمد مالك محمد سعيد : تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر " دراسة مقارنة "(القاهرة: بحث مقدم للمؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي " الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل " جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي ٣١ / ٣١ - ٢/١٠ - ١٩٩٥)،ص ٤٥.
- (٧) عصام حسن كوثر:تقييم دور الجمعيات الخيرية فى المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية (الرياض: بحث ممول لعمادة البحث العلمى بجامعة المجمعة ٢٠١٠،)
- (٨) المرجع السابق،ص ص ١٢-١٦
- (٩) عبد الرحمن توفيق : التفكير الاستراتيجي فى إدارة المستقبل،(القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، سنة ١٩٩٨)،ص ٤٥.
- (10) Fawzy, S. : Assessment of corporate governance in Egypt, Working paper No.82, Egypt, The Egyptian Centre for Economic Studies, April, 2003

(١١) محمد نمر مهنا: رؤية نقدية في الحكم الرشيد والتنمية، في: مصطفى كامل السيد: الحكم الرشيد والتنمية في مصر، القاهرة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦.

(12) Carolene Sahley: Strengthening The Capacity Of NGOS: Cases Of Small Enter Brise Development Agencies In Africa , INTRACOS Management and Policy Servies , U. k , 2001.

(١٣) محمد نمر مهنا: رؤية نقدية في الحكم الرشيد والتنمية في مصطفى كامل السيد: الحكم الرشيد والتنمية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ،جامعة القاهرة،مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٦ ،ص ٦٧).

(14) Hofheiner, Kerryl: The Good governance agenda of international development, Virginia, old dominion university, P.H.D, 2006.

(15) Jeffrey Uneman and Brendan O. Dwyer : On jams bond and the important of NGO governance, Auditing & accountability journal, vol.19

(١٦) فؤاد ثابت: حوكمة الجمعيات الأهلية ضرورة لتحديث الجمعيات الأهلية (القاهرة: بورقة عمل مقدمة لاتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل ، ٢٠٠٧ )

(17) Samuel N. Duo: Civil Society organizations in post-war Liberia: The role of education and training in strengthening organizational capacity. P.H.D, U.S.A, the Pennsylvania State University, 2011.

(18) Margret Frances: Governance in civil society organizations, P.H.D, the university of Taxes, 2012.

(١٩) المنظمة العربية للتنمية الإدارية والهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية: العمل والتطوير المؤسسي،(دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣)،ص ٨٧.

(٢٠) تحسين لطفي : مفاهيم وقضايا مستحدثة في المنظمات غير الحكومية، برنامج كواذر العمل بالمنظمات غير الحكومية (القاهرة: جمعية الشبان المسلمين والمسيحيين، مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، سنة ٢٠٠٥).

(٢١) طاهر محمد منصور وآخرون: المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، (عمان، دار وائل للنشر، ط ٣٠) .

- (٢٢) إلهام بنت نايف بن محمد الراجحي : دور التدريب الإداري أثناء الخدمة في التطوير الإداري لرؤساء ووكيالات الأقسام بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٧.
- (٢٣) انتصار إبراهيم الخطيب : تقويم فعالية البرامج التربوية لمؤسسة إنجاز لمهارات طلبة الجامعات والمدارس الحكومية من منظور المتدربين وسبل تطويرها (في) الأردن ، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ٢٠١٢)، ص ٧٨ .
- (٢٤) بدر عبد الرحمن المخادمة : تقدير درجة فاعلية البرامج التربوية للمعلمين الجدد في محافظة إربد من وجهة نظرهم ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٧ .
- (٢٥) حنان طعمة أبو أرميلة : الاتجاهات نحو التدريب في مؤسسات الأعمال الخدمية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر الإدارة والعاملين ، رسالة ماجستير ، جامعة الخليل ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٨ .
- (26) Mine Pieter Vandyke: collaboration between government and non governmental organizations, development, Roma, 2002)
- (٢٧) هزاع المطيري : دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، لقاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤ .
- (٢٨) عصام حسن كوثر:تقييم دور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ،مرجع سبق ذكره، ص ٣٤ .
- (29) (31)-Martinz Brawley : The role of social work in integrated rural development, Pennsylvania, USA, 1990
- (30) Charron Prochownik : Social support and health out commen in children organization, unpublished dissertation the university of Michigan, 2004
- (٣١) طاهر محمد منصور وآخرون: المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، عمان، دار وائل للنشر، ط ٣ ، ٢٠١٠ .
- (٣٢) عادل محمد آنس : اتجاهات ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في مرحلة الإصلاح الاقتصادي، (القاهرة:بحث منشور في المؤتمر المؤتمر العلمي السادس عشر، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، سنة ٢٠٠٣) ص ٧٨ .
- (33) Her Binkak, L, Complex organizations ,U.S.A, John Wiley and son's, INC, 1980(

(٣٤) مدحت فؤاد فتوح: الخدمة الاجتماعية، مدخل تكاملى، القاهرة، المطبعة التكاملية الحديثة،

١٩٩٢.

(٣٥) محمد عزازى: بناء القدرات الإدارية للجمعيات الأهلية فى مصر، مؤتمر المجتمع المدنى:

بناء قدرات الجمعية الأهلية خطوة نحو تحديث مصر، مركز خدمات المنظمات غير

الحكومية، ٢٠٠٣

(٣٦) أمل محمد سلامة: التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات الحكومة بالجمعيات

الأهلية دراسة مطبقة على جمعية السلام للتنمية، القاهرة: بحث منشور في المؤتمر العلمي

الخامس والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، سنة ٢٠١٢

(٣٧) مرفت جمال الدين : المحددات التنظيمية وتأثيرها على ممارسة الحكومة في منظمات

المجتمع المدني، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة حلوان، سنة ٢٠١٣.

(٣٨) نرمين إبراهيم حلمى: متطلبات الحكومة بالمنظمات غير الحكومية لتدعم برامج التنمية

المحلية، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية للعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية،

جامعة حلوان، عدد ٣٠، ٢٠١٠/١٠

(39) Alaimo salvator: Adopting rights-based approach to community organization practice, the experience of the community service center, Nablus, Palestine, A case study, Mc Gill university, Canada, 2012

(٤٠) احمد سيد مصطفى: إدارة السلوك التنظيمي، رؤية معاصر، (القاهرة، مكتبة كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص ٥٠.

(٤١) عطية حسين الافندى: المنظمات غير الحكومية، مدخل تنموي، القاهرة، كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية، ٢٠٠٦.

(٤٢) صلاح الدين جوهر : مستقبل الدراسات المستقبلية التربوية، ورقة عمل منشورة في مجلة

التربية، العدد الثالث عشر ، القاهرة، مطبعة علاء الدين، سنة ٤٠٠٢.

(٤٣) معجم اللغة العربية:المعجم الوجيز (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطبع الاميرية

٢٠١٠، ص ٦٧)

(٤٤) منير البلعبى:قاموس المورد (بيروت:دار العلم للملايين ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٧)

(٤٥) -مجدى محمد مصطفى: تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة

تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين ، مجلة التربية -

كلية التربية جامعة الأزهر ع ١٠٩ الجزء الثاني ، يونيو ٢٠٠٢ ص ٧

- (٤٦) -إيهاب السيد أحمد "دور بعض المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع ماجستير \_ كلية التربية جامعة الزهراء ٢٠٠٢ ص ١٢ .
- (٤٧) محمد محمد عبد الحليم ، محمد على عزب : دور كلية التربية جامعة الرقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع ، الواقع والمعوقات ، وإمكانية التغلب عليها ، مجلة كلية التربية ، جامعة الرقازيق ع ٢٨٤ ص ١٩٩٧ .
- (٤٨) وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي ، توجيهه البحث العلمية لخدمة المجتمع ، دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢٣ - ٢٠٠٢ ص ٧٩ .
- (٤٩) عطية حسين أفندي: المنظمات غير الحكومية "مدخل تنموى" ، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة ٢٠٠٦ .
- (٥٠) أمانى مسعود: محاربة الفقر والحكم الرشيد دراسة في حي عشوائي بالقاهرة، في مصطفى كامل السيد : الحكم الرشيد والتنمية في مصر، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦ .
- (51) World Bank: Development in practice governance the world banks experience, 1994.p.23
- (52) UNDP: Governance for sustainable human development: UNDP, policy paper,(United Nations development program), 1997.p.2.
- (53) John graham and others: Principles for good governance in the 21 Century, institute on governance policy brief No. 15, Ottawa, Canada,2000.p54.
- (٥٤) سلوى شعراوي جمعه: مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع، اشكاليات نظرية، في: سلوى شعراوي جمعة "محررًا": إدارة شئون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٨) ص ٧٦ .
- (٥٥) مدحت أبو النصر : إدارة الجمعيات الأهلية في مجال تأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة( ) القاهرة: مجموعة النيل العربية، سنة ٢٠٠٤(ص. ٢٠ .
- (٥٦) محمد عبد الفتاح : الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع، ( الأسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، سنة ٢٠٠٦). ص ١٧٧ .

(٥٧) عبد الحليم رضا عبد العال: تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق، (القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، سنة ١٩٩٣)، ص ٥٦.

(٥٨) محمد محمود فتحي : العوامل المؤثرة على تطبيق الشفافية بين العاملين والقيادات بجامعة الفيوم ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، سنة ٢٠١١.

(٥٩) أمانى قنديل : دور الجمعيات غير الحكومية في مصر بين المحددات المحلية والمتغيرات العالمية، القاهرة، مكتبة المصادر التعليمية، سنة ١٩٩٥.

(٦٠) مركز أبو ظبي للحكمة (بـت) : أساسيات الحكومة مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التنفيذية لمركز أبو ظبي للحكومة على الرابط

(٦١) (<http://www.adccg.ae/> Publications/ Doc-23-5-2014-12729.pdf)

(٦٢) أمانى قنديل: الإدارة الرشيدة للحكم فى المنظمات العربية الأهلية، فى: أمانى قنديل وعلى ليلة، (محرران)، الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية "دراسة مقارنة"، مصر، اليمن، المغرب، ٢٠٠٦.

(٦٣) أحمد صادق رشوان: العلاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات الأهلية الأعضاء فى شبكة حماية البيئة وتحقيق الشبكة لأهدافها، المؤتمر العلمى السابع عشر، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، المجلد الثاني.

(64) Maithias Salles and others: IT service management and It Governance: Review, Comparative Analysis and their impacts on utility computing, June, 2004.

(65) UNDP, Governance for Sustainable Human Development, 1997.

(٦٦) نوال علي خليل المسيري : ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المجتمعات والمنظمات، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١١.

(٦٧) المرجع السابق.

(٦٨) عمر وصفي عقيلي، قيس عيد علي المؤمن: المنظمة ونظرية التنظيم، الأردن، مؤسسة زهران للطباعة، والنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

(69) DFID : Promoting instructional And Organizational Development , London , Department Of international Development , March , 2003.

(70) Musk Thomas : Social accounting for international companies, Canada, Calgary University, 2002.